MTPME
المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
OBSERVATOIRE MAROCAIN
DE LA TRÈS PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE

التقرير السنوي
2018

التقرير السنوي
2018

المحتوى

كلمة السيد الرئيس 3

1. التعريف بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 5
1.1 السياق 7
2.1 الحكامة 8
3.1 التسيير 9
4.1 شراكات دولية 13

2. المنهجية 15
1.2 القواعد والمعايير الدولية 17
2.2 تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 18
3.2 دليل المفاهيم 21
4.2 الهيئات المزودة بالبيانات 24
5.2 قاعدة البيانات الموحدة 25

3. الوضعية الديموغرافية للمقاولات 27
1.3 الميزات الأساسية 29
2.3 إنشاء المقاولات 34
3.3 شطب المقاولات 37

4. المؤشرات الاقتصادية للمقاولات 41
1.4 رقم المعاملات 43
2.4 القيمة المضافة 49
3.4 التشغيل 53

5. الوضعية المالية للمقاولات 59
1.5 بنية الخصوم و المديونية البنكية 61
2.5 المعدلات المالية 68

الملاحق 75
المراجع 81

كلمة السيد الرئيس

يصدر المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العدد الأول من تقريره السنوي راجيا تسليط الضوء على القضايا والرهانات المتعلقة بالنسيج الإنتاجي الوطني، وتزويد الفاعلين في القطاعين العام والخاص بأبرز المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والمالية للمقاولات، لا سيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تعد مكونًا هامًا من مكونات الاقتصاد المغربي.

ويعد هذا العمل ثمرة للتعاون المتواصل الذي مد جسوره المرصد منذ سنة 2014 مع العديد من الشركاء، وهي ثمرة تسارع خروجها للوجود على إثر توقيع المرصد في عام 2017 على اتفاقيات تبادل البيانات مع كل من بنك المغرب والمديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وقد تكلل هذا المجهود الجماعي بإنشاء قاعدة بيانات وطنية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين. كما مكن التشخيص الديموغرافي والاقتصادي والمالي للمقاولات، استنادًا إلى قاعدة البيانات المذكورة، من تشريح أولي لواقع المقاولات من شأنه أن يشكل إطارا مرجعيا تستند إليه السلطات العمومية ويعتمده الفاعلون الاقتصاديون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ويأتي إصدار هذا التقرير في وقت تمر فيه بلادنا بظرفية اقتصادية صعبة للغاية بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، كما يتزامن مع مواصلة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، التي نصبها جلالة الملك، لأشغالها في أفق تقديم استنتاجاتها بحلول نهاية سنة 2020.

ودعا جلالة الملك خلال الخطاب السامي الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة بمقر البرلمان يوم 11 أكتوبر 2019 إلى تقديم مزيد من الدعم والتسهيلات للحصول على قروض بنكية، ولا سيما لفائدة الشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

في هذا السياق، فإن رسم السياسات الاقتصادية ووضع آليات لدعم ومواكبة المشاريع الصغيرة أو تعزيز ريادة الأعمال للحد من انتشار الأنشطة غير المهيكلة وتنمية الاستثمار والتمويل الشامل والسليم للمقاولات، كل ذلك يتطلب، من بين أمور أخرى، دراية بالنسيج الإنتاجي الوطني وتوافر معلومات موثوقة وشاملة ودقيقة عن مختلف مكونات هذا النسيج.

ولإعداد هذا التقرير الأول، تم إيلاء الأولوية لمعالجة المعطيات المتعلقة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات البالغ عددها سنة 2018، 249.131 مقاولة، ثم شملت لاحقًا مقاولات الأشخاص الطبيعيين. ومع ذلك، نظرًا لعدم كفاية بعض البيانات (رقم المعاملات وعدد الأجراء وغير ذلك)، اقتصر احتساب المؤشرات الاقتصادية والمالية على فئة المقاولات التي توافرت عنها هذه المعطيات دون غيرها.

وتبين النتائج الرئيسية للتقرير أن فئة مقاولات الأشخاص الاعتباريين مجزأة للغاية، إذ أن 99,4٪ منها مقاولات صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة، وأن 85,8٪ من هذه الأخيرة مقولات متناهية الصغر لا يتجاوز رقم معاملاتها 3 ملايين درهم. وستكون حصة هذه الفئة الأخيرة في النسيج الإنتاجي الوطني أكبر إذا أضفنا إليها مقاولات الأشخاص الطبيعيين المسجلين لدى المديرية العامة للضرائب ووحدات الإنتاج الأخرى التي يضمها الاقتصاد الوطني.

واستنادًا إلى البيانات المتوفرة إلى غاية متم سنة 2018، فإن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لا تتعدى حصتها 36,7٪ من إجمالي رقم المعاملات، منها 27,3٪ من خلال الصادرات و36,6٪ من القيمة المضافة لفئة المقاولات الخاضعة للدراسة (باستثناء المقاولات ذات الطبيعة المالية [1])، علما أنها أكثر المقاولات تشغيلا لليد العاملة، حيث تبلغ حصتها ما يناهز 73٪ من الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تشتغل معظم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في أنشطة لا تتطلب موارد مالية ضخمة. حيث، تركزت أنشطة أزيد من 54٪ منها سنة 2018 في مجالي "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية " و"أشغال البناء"، محققة على التوالي 48٪ و64٪ من القيمة المضافة.

ويكشف تحليل الوضع المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة أنها تعاني عموما، والمقاولات الأصغر حجما على الخصوص، من نقاط ضعف عدة، خاصة من حيث هيكلة الميزانية السنوية والإنتاجية والمردودية، مما من شأنه أن يعجل بخروجها من السوق. وبالفعل، فقد كشف تحليل المعطيات المتوفرة أن المقاولات التي تم شطبها من السجل التجاري قبل اتمامها 5 سنوات منذ تاريخ تأسيسها تمثل كمعدل سنوي أزيد من 50٪ من إجمالي المقاولات التي تم شطبها خلال الفترة 2016-2018.

تحذونا الإرادة أن يكون هذا التقرير الحلقة الأولى في سلسلة من الإصدارات التي سيتم استكمالها وتحسينها باستمرار من أجل تعميق درايتنا وزيادة إلمامنا بالنسيج الاقتصادي الوطني. لذلك سيتم إثراء هذا العمل مستقبلا من خلال توسيع تدريجي لنطاق التحليل ليشمل وحدات أخرى من وحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، مع التركيز، في كل عدد جديد، على إحدى القضايا المرتبطة بتحديات تطوير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتنميتها.

في ظل الثورة الرقمية، يمكن أن يكون تضافر الجهود حافزًا حقيقيًا لمواصلة تطوير آلية المعلومات الخاصة بالمقاولات، وذلك من خلال الدمج التام للتطورات الحديثة لما يسمى بمناهج علم البيانات التي تمنح رؤية كمية أكثر دقة وتمكن في الوقت ذاته من تحسين استخدام المعطيات.

وختاما، أود أن أعرب عن خالص الشكر لكافة شركاء المرصد، إذ بفضل مساهمتهم تم الارتقاء إلى مرحلة جديدة في مسار بناء نظام معلومات قوي وموثوق. ولا شك أن هذا المشروع يعد مثالا يحتذى به لتحفيز تبادل المعلومات بين مؤسسات القطاع العام في وقت تتيح فيه الثورة الرقمية تثمين المعطيات وتيسير نشرها.

[1] بشكل عام ونظرًا لمكانتها في الاقتصاد، يتم استبعاد المقاولات المالية من نطاق دراسات السلوك الاقتصادي والمالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لتجنب استنتاجات يعتريها خلل أو مجانبة للصواب.

الفصل الأول

التعريف بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

1.1 السياق
2.1 الحكامة
3.1 التسيير
4.1 الشراكات على الصعيد الدولي

1.1 السياق

تحتل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بفضل ما تشهده من نمو وبالنظر إلى ما توفره من فرص للشغل وما تنتجه من ثروات، مكانة متميزة في المغرب، بل توجد منذ عدة عقود في صلب النقاش الدائر في بلادنا وفي باقي بلدان ومناطق العالم. وتتعلق بشكل عام مواضيع النقاش المتواصل حتى اليوم بالقضايا المتعلقة بخلق هذه المقاولات وتطورها وانقراضها.

وتتطلب الإجابة على هذه الأسئلة القيام بدراسات تحليلية متعمقة على المستوى الميكرو-اقتصادي، بناء على نظام معلومات موثوق وشامل كفيل برصد الخصائص الأساسية لهذه المقاولات والعوامل التي تساهم في نموها أو تعوق تطورها.

وعلى الرغم من توفر العديد من المؤسسات الوطنية على قواعد بيانات حول المقاولات تستجيب لاحتياجات محددة، إلا أن المغرب لا يتوفر على نظام معلومات يتيح تعزيز هذه البيانات وتأهيلها بشكل يمكن من الحصول على إحصائيات ذات القيمة المضافة والقابلة للاستغلال في دراسات تحليلية دورية ومتعددة الأبعاد من أجل رصد سلوك المقاولات المعنية.

وتداركا لهذا الأمر، أطلق بنك المغرب سنة 2013 مبادرة التفكير في إنشاء المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وانكب على تحسيس مختلف الأطراف المعنية بأهمية الانخراط في هذا الورش الوطني الكبير. وتمكن بنك المغرب بالفعل من حشد جهود القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، فضلا عن ممثلين عن قطاع الأعمال والقطاع البنكي لإنجاز هذا الورش.

منذ ذلك الحين، كان على المرصد التغلب على العديد من التحديات لوضع الأسس الأولى لنظام معلومات موحد عن نسيج المقاولات المغربية. وهو عمل مبتكر بحق، بمعنى أن الأمر يتعلق بالمرة الأولى التي يتم وضع نظام مماثل يدمج البيانات الواردة من عدة مؤسسات عمومية (المديرية العامة للضرائب والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبنك المغرب).

الإطار رقم 1: توضيح حول آجال نشر التقرير السنوي للمرصد

بشكل عام، يتم نشر التقارير والدراسات الميكرو-اقتصادية حول المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة داخل آجال طويلة نسبيا[2].

فيما يتعلق بالمغرب، يتعين على المقاولات التصريح ببياناتها المالية عموما في غضون 3 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. يُضاف إلى هذه المدة الفترة الزمنية التي استغرقتها الإدارة المعنية في تدبير التصاريح في نظامها المعلوماتي.

وبعد انتهاء هذه المرحلة، يتم إرسال البيانات المتعلقة بالمقاولات إلى المرصد وفق صيغ محددة وفي حالتها الأولية. لذلك تكون المعطيات المتوفرة في حاجة إلى معالجة وفقًا لعملية وضعها المرصد وتولى تنفيذها حتى تكون جاهزة لأي دراسة تحليلية (الاطلاع على "المنهجية" في الفصل الثاني). بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بهذا التقرير الأول، ارتبط نشره أيضًا بالمدة التي استغرقها إعداد جميع المتطلبات الأساسية اللازمة لإصداره.

2.1 الحكامة

تم إنشاء المرصد المغربي للمؤسسات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في نونبر 2013 في شكل جمعية غير ربحية تتألف من أحد عشر عضوا مؤسسون يمثلون القطاعين العمومي والخاص كما يلي:

- وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، ممثلة من قبل المديرية العامة للضرائب ومديرية الدراسات والتوقعات المالية؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.
- وزارة الشؤون العامة والحكامة[3].
- بنك المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- صندوق الضمان المركزي.
- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية .
- مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

[2] ومن ذلك على سبيل المثال:
-التقرير السنوي للبنك العمومي الفرنسي للاستثمارات (BPI) حول تطور المقاولات الصغرى والمتوسطة
-البنك الفرنسي للحسابات المتسقة للمقاولات (BACH (https://www.bach.banque-france.fr/
[3] تم دمج هذه الوزارة في وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة سنة 2019.

وقد تبنى المرصد نظام حكامة قائم على أساس الجمع العام ومجلس الإدارة ومدير تنفيذي ولجنة تقنية.

ووفقا لنظامه الأساسي، فإن أهداف المرصد تتمثل في:

- إتاحة الإحصائيات الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للقطاعين العام والخاص،
- إنجاز دراسات عامة ومتخصصة فيما يتعلق بقضايا المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، واقتراح عروض خدمات.

وقد عمل المرصد بين عامي 2014 و2016، على "نمط المشروع" بقيادة اللجنة التقنية التي تتألف من ممثلي الأعضاء المؤسسين. وخلال هذه المرحلة، أجرت اللجنة المذكورة العديد من الدراسات المرجعية وكرست عملها لتحديد:

- الخطة الاستراتيجية: الرؤية والمهام والأهداف الاستراتيجية للمرصد.
- التطبيق العملي.
- النموذج الاقتصادي: السيناريوهات والتحليل المالي والتوصيات.
- التنظيم والحكامة والعمليات.
- لوحة القيادة الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

3.1 التسيير

شهدت سنة 2016 انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة للمرصد الذي صادق على مشروع الخطة الاستراتيجية الأولى 2017-2019، مما مثل الخطوة الأولى في سير أشغال المرصد، الذي بات منذ ذلك الحين مؤسسة مستقلة تتمتع بنظام حكامة خاص بها وميزانية للتسيير.

وحدد أعضاء المجلس ثلاثة محاور عمل:

وسعيا منه لتحقيق الأهداف المنشودة، انكب المرصد على تنفيذ ثلاثة أوراش مهيكلة:

- تبادل المعطيات مع منتجي المعلومات المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بناء على اتفاقيات؛
- وضع مقاربة منهجية لتشكيل قاعدة بيانات موحدة؛
- استخدام التكنولوجيا المناسبة.

الإطار رقم 2 : وضع علم البيانات في صلب سياسات تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

بشكل عام، في ظل العصر الرقمي بات من الحتمي اللجوء إلى علم البيانات بالنظر إلى ما له من قيمة مضافة عالية في مجال استغلال البيانات وتعزيز التحول في العمل العمومي وفي السياسات المتعلقة بالمواكبة والدعم، لا سيما أن التقنيات الجديدة من قبيل "البيانات الضخمة" ، أو "علم البيانات" أو" التعلم الآلي" تمكن من بلوغ مستويات غير مسبوقة من حيث حجم المعطيات المعالجة وقوة الحوسبة والمتانة والقدرة على تثمين البيانات من أجل الاستفادة من جميع المعلومات الكامنة.

وحري بالذكر أن البيانات تمثل أصلاً من الأصول الاستراتيجية التي لا ترتبط قيمتها باستخدامها الأولي كمعلومات إدارية للتسيير فحسب، بل لإمكانية استغلالها لأغراض التحليل والتقييم. وبشكل عام فإن هذا النهج الجديد يوجد اليوم في قلب التحول الرقمي للمقاولات، وهو ما يتضح بالملموس من خلال عدد لا يحصى من تجارب الاستخدام الناجحة في سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

الإطار رقم 3: حكامة البيانات

حكامة البيانات هي مجموع العمليات والأدوار والقواعد والمعايير والمقاييس الكفيلة بضمان الاستخدام الفعال والهادف للبيانات. وتحدد حكامة البيانات الإجراءات والمسؤوليات التي تضمن جودة البيانات وتحافظ على أمنها. تعتبر السياسة المتعلقة بحكامة البيانات أساسية لاستخدام أساليب علم البيانات أو البيانات الضخمة من أجل الحصول على خلاصات التحليل ذات الصلة، والعمليات الفعالة والمراقبة، والمعلومات القيمة.

تشكل حكامة البيانات مصدر قلق عالمي وتحد في العديد من البلدان، بما فيها البلدان ذات الباع الطويل في مجال الدراسات الإحصائية كفرنسا والولايات المتحدة وإنجلترا. وقد أحدثت هذه البلدان منصب "المدير العام لبيانات الدولة"[4] من أجل تنسيق عمل الإدارات في ميادين حكامة البيانات وجردها وإنتاجها وتداولها والاستفادة

[4] في فرنسا، تم تنصيب المدير العام للبيانات (AGD) بمقتضى مرسوم صادر عام 2014. ويمارس المدير العام للبيانات مهامه تحت السلطة المباشرة لرئيس الوزراء. https://www.etalab.gouv.fr/. أما في الولايات المتحدة، وبالنظر لما تحظى به الحكامة ومعالجة المعطيات العمومية من أهمية، فقد قام الرئيس باراك أوباما سنة 2015 بتعيين "كبير علماء ومسؤولي البيانات الحكومية" https://www.whitehouse.gov. كما عينت إنجلترا أول "مدير البيانات الحكومية" سنة 2015 https://gds.blog.gov.uk/tag/chief-data-officer/.

المثلى منها، لا سيما لأغراض تعزيز فعالية السياسات العامة، وتقييم تأثيرها، والرفع من شفافيتها، وتحفيز البحث والابتكار، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

تتطلب السياسة القائمة على البيانات التطور نحو نموذج أقل احتكارا، أي نموذج يتم من خلاله توفير البيانات المتعلقة بتنفيذ السياسات وتقييمها العامة لكافة الفاعلين المعنيين، مع ضمان سرعة التواصل وسلاسة تبادل المعطيات. كما يقتضي هذا التطور أيضا مراجعة الإطار القانوني المنظم لتبادل البيانات داخل الإدارات وفي ما بينها.

في هذا السياق أبرم المرصد اتفاقيات لتبادل البيانات مع بنك المغرب والمديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، مما أتاح له الوصول إلى قواعد البيانات التالية:

- قاعدة بيانات "الأشخاص الطبيعيين" و "الأشخاص الاعتباريين" المصرحين لدى المديرية العامة للضرائب برسم سنوات 2014-2018
- قاعدتي بيانات "الأشخاص الطبيعيين" و "الأشخاص الاعتباريين" التي سبق لها أن تفاعلت[5] مع المديرية العامة للضرائب 2014؛
- البيانات القانونية للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المتعلقة بالسنوات المالية 2016-2018؛
- قاعدة بيانات المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- بيانات مكتب الاستعلام الائتماني.

حدد المرصد وعالج العديد من الصعوبات التقنية المرتبطة على وجه الخصوص بما يلي:

- عدم وجود مفتاح تعريف مشترك مما أدى إلى تعقيد عمليات دمج قواعد البيانات فيما بينها، علما أن رقم التعريف الموحد للمقاولة (ICE) لا يزال قيد الإدراج في البيانات المتوفرة؛
- طبيعة تنظيم قواعد البيانات تستجيب لأغراض كل هيئة من الهيئات المعنية ولا تسمح باستخدامها لأغراض صنع القرار؛
- استخدام معايير مرجعية غير موحدة، أي خاصة بكل هيئة؛
- استخدام تسميتي "NMA 2010" و "NMA 99" للإشارة إلى طبيعة النشاط؛
- عدم موثوقية بعض الحقول، وكثرة البيانات المفقودة وتكرار بعضها الآخر.

تركزت العمليات الرامية إلى تأهيل البيانات حول محورين:

- إحصاء وموثوقية مجتمع الأعمال وفق معيارين وهما: الطابع النشط للمقاولة وتفردها في قاعدة البيانات (حذف التكرار باستخدام التقنيات الإحصائية والاحتمالية وتقنية الاستخراج النصي (text mining)، إلخ)؛
- إثراء البيانات الوصفية للمقاولات وتعزيز موثوقيتها (رقم المعاملات، وقطاع النشاط، والجهة، إلخ.)

وقد مكنت عمليتي الدمج والمقارنة المستخدمة بشكل متكرر بما يلي:

- الاحتفاظ بالمعلومة الأكثر تأهيلاً في كل قاعدة من قواعد البيانات؛
- استكمال وتتميم المعلومات الناقصة قدر الإمكان.

[5] عن طريق الأداء أو التصريح بالضريبة على القيمة المضافة أو إعادة فائض المبالغ المتوصل بها

- الاستفادة من أوراش الانتقال إلى التسميات الجديدة لعام 2010، مما جعل "رمز النشاط"" موثوقًا به على نطاق واسع وبشكل تلقائي بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المقاولات؛
- ضمان تفرد المقاولة في القاعدة مع تعزيز احتمال التغلب على مكامن الخلل في الحسابات بسبب تكرار المعطيات.

إن التحسن الكبير في الجودة يظل رهينا بالعملية المطبقة، والتي تتميز بطابعها المتكرر وبقابليتها للتطوير كلما زادت الدراية بالمعلومة.

الشكل 1: عملية تشكيل قاعدة البيانات الموحدة

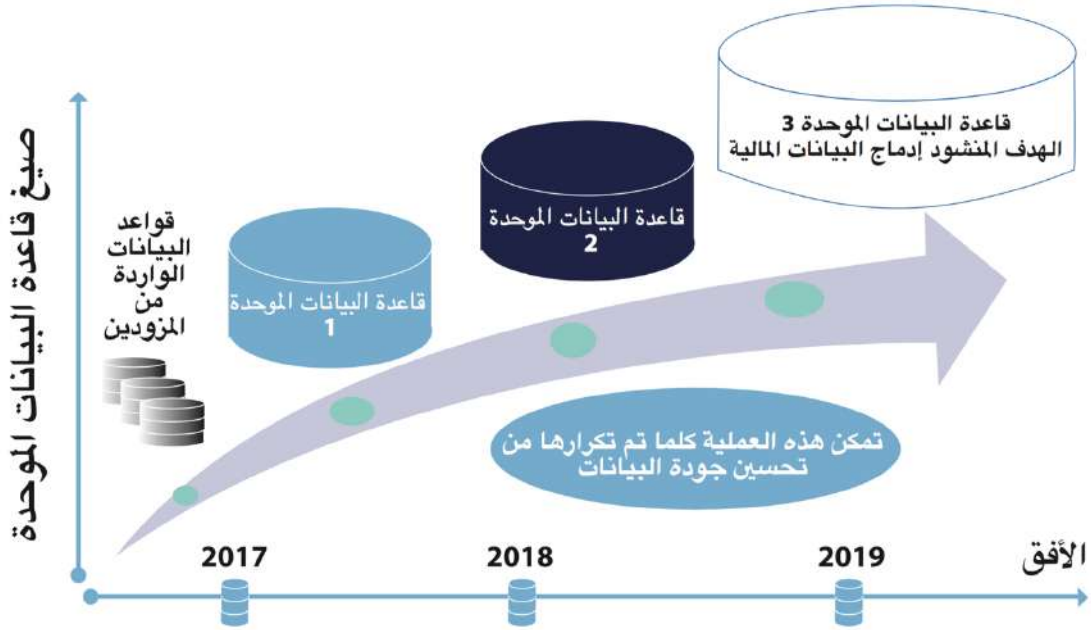

إن إنشاء قاعدة بيانات موحدة يتيح توحيد المعلومات الخاصة بالمقاولات، وقد تأتى ذلك بالفعل بفضل إجماع جميع مصادر المعلومات، وعلى وجه الخصوص من خلال التوافق فيما بينهم حول الشروع في التفكير في مشروع تنسيق التعاريف والمعايير المرجعية.

وتعزيزا لقدراته التقنية، أرسى المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الأسس التي يقوم عليها نظام معلومات صنع القرار، مما مكنه من الحصول على الأسس التكنولوجية اللازمة للاضطلاع بمهامه والتطوير المستقبلي لأنشطته. يهدف هذا المشروع إلى إنشاء "مصنع بيانات"، والذي يسمح بالمعالجة الآلية لسلسلة القيم بدء بتلقي البيانات مرورا بعرضها وانتهاء باستخدامها.

الشكل 2: عملية استغلال البيانات

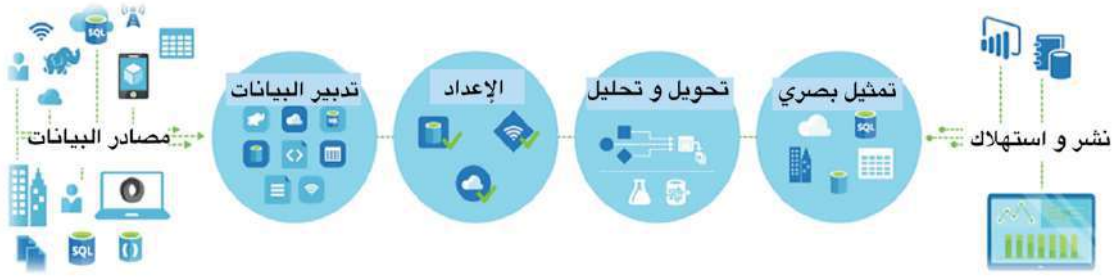

4.1 شراكات دولية

1.4.1 تبادل الخبرات مع أعضاء تحالف الشمول المالي (AFI)

يشارك المرصد بانتظام في أشغال تحالف الشمول المالي، وهي شبكة دولية رائدة التي تسعى إلى تبادل المعارف والخبرات حول الشمول المالي في البلدان الناشئة والنامية.

يمثل تحالف الشمول المالي منصة للتعلم وتبادل الحلول المبتكرة والناجحة في مجال سياسات الشمول المالي. تطور هذه الشبكة مهاراتها من خلال فرق عمل تنكب كل منها على دراسة موضوع معين، بما في ذلك فريق الشمول المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.(SMEF-WG)

ويشارك المرصد بنشاط في أشغال هذه المجموعة بالنظر إلى دوره الريادي في موضوع "البيانات والتقانات الجديدة". ويكرس هذا الفريق جهوده لتطوير أدوات لقياس وصول المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل ووضع مؤشرات على السلوك الاقتصادي والمالي لهذه الفئة من المقاولات. تهدف أدوات دعم القرار هذه إلى توجيه صانعي القرار إلى تنفيذ سياسات مبتكرة تعزز وصول المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل. وفي إطار مشاركته في أشغال فريق العمل المذكور، أنجز المرصد العديد من الأعمال، من بينها:

- إجراء دراسة استقصائية حول التعريف بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لدى 40 دولة عضو في فريق العمل المذكور وإنتاج وثيقة تعاونية وتفاعلية متاحة لأعضاء تحالف الشمول المالي من خلال نشرها على الموقع الالكتروني. تهدف هذه الوثيقة إلى أن يكون أداة عملية ودليل توجيهي للدول التي ترغب في إعداد ملف تعريف موحد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
- عرض عمليتي تقاطع ودمج قواعد بيانات الهيئات العمومية.
- إصدار "منتج معرفي" حول عملية استغلال ومعالجة البيانات الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من قواعد البيانات هذه مع التركيز على مرحلة جمع البيانات.

- بفضل علاقات التعاون الوثيق مع تحالف الشمول المالي تمكن المرصد من مواكبة الأخبار الدولية فيما يتعلق بتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ومن الاستجابة للمعايير الدولية في سياق تنفيذ مهامه وتعزيز حضوره على المستوى الإقليمي.

2.4.1 الشراكة مع البنك الافريقي للتنمية

أصبح المرصد، منذ أغسطس 2020، شريكًا تقنيًا للمنصة الإقليمية لريادة الأعمال "سوق التنمية"، التي يسيرها البنك الافريقي للتنمية.

وتتجلى الغاية من هذه المنصة في تعزيز تبادل المعرفة بين الفاعلين الاقتصاديين ورواد الأعمال وكذلك دعم الحوار السياسي حول ريادة الأعمال من أجل تحسين مناخ الأعمال وجعله أكثر ملاءمة لتنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فضلا عن خلق المزيد من فرص الشغل ودعم ريادة الأعمال وتطوير القطاع الخاص. تم إطلاق برنامج "سوق التنمية" سنة 2012 ويشمل حاليًا المغرب وتونس ومصر والأردن.

وفي هذا السياق شارك المرصد في دراسة حول تأثير الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على التشغيل والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد أجريت الدراسة بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية وبعنوان: "موجز السياسة: تأثير كوفيد-19 على التشغيل والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب، التدابير الطارئة وآفاق الانتعاش".

الفصل الثاني

المنهجية

1.2 القواعد والمعايير الدولية
2.2 تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
3.2 دليل المفاهيم
4.2 الهيئات التي تزود بالبيانات
5.2 قاعدة البيانات الموحدة

1.2 القواعد والمعايير الدولية

لعبت عمليات المعايرة دورا محوريا وهيكليا في تنزيل مؤشرات المرصد المغربي المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ومخرجاته، كما مكنت من استلهام أفضل الممارسات للهيئات ذات المهام المماثلة دونما إغفال لخصائص النسيج الإنتاجي الوطني ومميزاته.

1.1.2 المعايرة

اختار المرصد حوالي عشرة بلدان من بين الدول المتقدمة والنامية حتى يتمكن، انطلاقا من رصد طرق عمل المؤسسات المماثلة بها، من دراسة ما يلي:

- أهداف المؤسسات ومكانتها وعلاقاتها مع غيرها من الهيئات المعنية بميدان تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
- التعريف المتداول للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
- مصادر البيانات وأنماط جمعها.
- المؤشرات والمخرجات والمنهجية المستخدمة والمدة الزمنية الفاصلة بين كل إصدار ومعايير قراءة المعطيات وتفسيرها؛
- نطاق العينات الخاضعة للدراسة (أشخاص اعتباريين، أشخاص طبيعيين، المهن الحرة، المقاولون الذاتيون، إلخ) ومستوى التجميع (مجموعة أو مقاولة أو مؤسسة)؛

وجاءت النتائج الرئيسة لهذه المعايرة كما يلي:

. يتم إنتاج المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية بشكل مشترك، بينما بالنسبة للمؤشرات المالية، يتركز الاهتمام بشكل أكبر على المؤشرات المتعلقة بالولوج إلى التمويل؛

. ليس هناك إجماع حول تعريف موحد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فالتعريف مبني إما على معيار أحادي أو على أساس متعدد المعايير من قبيل رقم المعاملات، أو أعداد العاملين أو الحصيلة الإجمالية للميزانية وفرع النشاط؛

. بشكل عام، فإن النطاق الخاضع للدراسة يتكون من مقاولات الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، ويمتد أحيانا ليشمل المهن الحرة والمقاولين الذاتيين؛

. غالبًا ما يكون مستوى التجميع المعتمد هو مستوى "المقاولة". وفي بعض البلدان، يتم التجميع على مستوى مجموعة المقاولات.

من أجل إدماج الأبعاد الماكرو اقتصادية في تفسير المؤشرات الميكرو اقتصادية التي وضعها المرصد، شملت المعايرة أيضا:

- البيانات الديموغرافية: كثافة المقاولات لكل ألف نسمة، حصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلخ .
- البيانات الاقتصادية: رقم المعاملات، القيمة المضافة، إلخ .

- البيانات المتعلقة بخلق المقاولات وشطبها.
- البيانات المتعلقة بالتشغيل: السكان النشيطون، مناصب الشغل في المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
- البيانات المتعلقة بتصنيف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فئة الأعمال وقطاع النشاط.

وقد كشفت هذه الدراسة، بشكل عام، أن ما يميز المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من خصائص قابل للمقارنة بين مجموعات مختلفة من البلدان البالغة لنفس المستوى من التنمية.

2.2 تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

يتجلى الغرض من هذا القسم في إلقاء الضوء على تعاريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في ضوء الدراسة التي شملت بلدانا مماثلة للمغرب والتي تم إجراؤها من قبل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وفريق العمل حول المقاولات الصغرى والمتوسطة[6] (SMEF-WG) التابع للشبكة العالمية "تحالف الشمول المالي"[7] . ثم سنقدم المعايير المعتمدة في بلدنا لتعريف هذه الفئة من المقاولات.

1.2.2 إجراء دراسة بالتعاون مع تحالف الشمول المالي

انكب المرصد، في إطار أشغال فريق العملSMEF-WG ، على دراسة مجموعة من القضايا، من ضمنها مسألة "تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة". وفي هذا السياق، تم إجراء دراسة استطلاعية شملت 40 دولة عضو[8] في تحالف الشمول المالي بهدف استكشاف المعايير المعتمدة في تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وسياق تنفيذ هذا التعريف وأهدافه ومزاياه وعيوبه.

وكشفت الدراسة ما يلي:

- 81٪ من الدول التي شملتها الدراسة تعتمد تعاريف للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، 50٪ منها خاضعة لأحكام القانون (أنظر الرسم البياني 1)؛
- المعايير الرئيسية المستخدمة في التعريف هي: عدد المستخدمين، ورقم المعاملات، وحجم الأصول (أنظر الرسم البياني 1)؛
- 86٪ من الدول المعنية تستخدم معيارين أو أكثر؛
- غياب تعريف مشترك على المستوى الإقليمي[9]؛

[6] فريق العمل حول المقاولات الصغرى والمتوسطة Small and Medium Enterprise Working Group

[7] Alliance for Financial Inclusion

[8] من بينها البلدان الناشئة والبلدان النامية.

[9] البلدان النامية من أسيا وإفريقيا وأمريكا الوسطى.

- ينطبق التعريف على مجالات بعينها (انظر الرسم البياني 2)؛
- يتم استخدام تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، على وجه الخصوص، في سياق استهداف دعم الدولة، وتسهيل جمع البيانات وتحسين جودتها، إلخ. (انظر الرسم البياني 3).

الرسم البياني 1: توزيع عدد الدول حسب المعايير المتعمدة لتعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

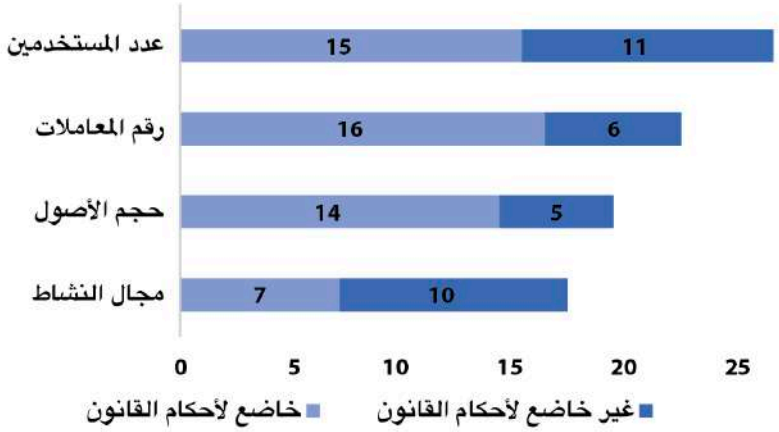

الرسم البياني 2: مجالات تطبيق تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

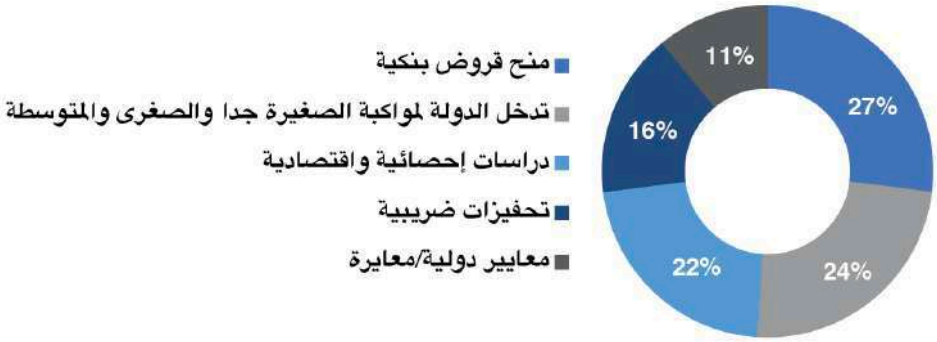

الرسم البياني 3: العناصر التي تؤخذ في الاعتبار عند إعداد تعريف للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

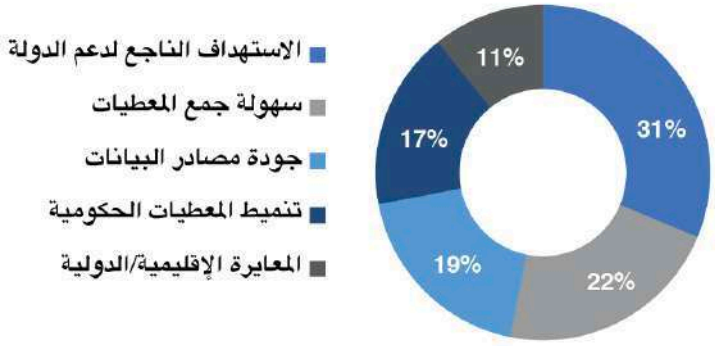

2.2.2 تعريف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب

تعريف المشرع

يعرف القانون 53.00، الذي يعد بمثابة "ميثاق المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة"[10] والصادر في 23 يوليو 2002، المقاولات الصغرى والمتوسطة وفقًا لـ 3 معايير:

- الأول يرتبط بالتسيير أو الإدارة التي ينبغي أن يتولى إحداهما أو هما معا مباشرة الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها،
- ويتعلق الثاني بملكية رأس المال أو حقوق التصويت فيها والتي إذا كانت غير مملوكة بنسبة حقوق 25٪ لدن مقاولة أو عدة مقاولات لا ينطبق عليها تعريف المقاولة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
- كما يجب أن تستوفي المقاولات الصغرى والمتوسطة الشروط التالية:

أ) بالنسبة للمقاولات الموجودة، التوفر على عدد من المستخدمين الدائمين لا يتعدى مائتي شخص والقيام خلال السنتين المحاسبيتين الأخيرتين بتحقيق إما رقم أعمال سنوي دون اعتبار الضرائب لا يتجاوز خمسة وسبعين مليون درهم وإما حصيلة سنوية إجمالية لا تتجاوز خمسين مليون درهم ؛

ب) بالنسبة للمقاولات الحديثة العهد، الشروع في برنامج استثمار أولي إجمالي لا يتجاوز مجموعه خمسة وعشرين مليون درهم والتقيد بنسبة استثمار عن كل منصب شغل تقل عن مئتين وخمسين ألف درهم.

في إطار سعي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إلى وضع أسس "استراتيجية تنمية المقاولات الصغرى (Small Business Act)، تنكب مجموعة عمل حاليا على تقديم تعريف جديد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بهدف تحسين نجاعة مختلف أدوات وآليات الدعم الموجه إليها، بما في ذلك المقاولات الناشئة.

وفي انتظار خروج هذا التعريف إلى الوجود، لازالت العديد من المؤسسات تعتمد في تعريفها للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على معيار رقم المعاملات بمبلغ يتراوح بين 50 و 200 مليون درهم.

[10] أنظر المادة 1 منه، الجريدة الرسمية عدد 8502 بتاريخ 25 جمادى الآخرة 2260 (19 أغسطس 2002،ص.2368(النسخة العربية)

التعريف الاحترازي لبنك المغرب

في عام 2006، اعتمد بنك المغرب تعريفا للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة طبقا لمعايير بازل 2 الاحترازية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم الاعتماد على معيارين أساسيين، أي رقم المعاملات السنوي ومبلغ القروض البنكية التي استفادت منها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وبالتالي فإن :

- المقاولة الصغيرة جداً هي تلك التي تستوفي الشرطين التاليين:
  - أن يكون رقم معاملاتها دون احتساب الضرائب يصل إلى 10 مليون درهم كحد أقصى؛
  - المبلغ الإجمالي لمديونيتها تجاه مؤسسة ائتمانية يبلغ مليوني درهم كحد أقصى.
- المقاولة الصغرى والمتوسطة هي التي تستوفي أحد الشرطين التاليين:
  - أن يكون رقم معاملاتها دون احتساب الضرائب محصور بين 10 مليون درهم كأدنى حد و 175 مليون درهم كحد أقصى؛
  - أن يكون رقم معاملاتها دون احتساب الضرائب 10 مليون درهم كحد أقصى وأن يكون المبلغ الإجمالي لمديونيتها تجاه مؤسسة ائتمانية يتجاوز مليوني درهم.

واستنادا إلى نتائج عمليات تحليل البيانات برسم سنوات 2016 و2017 و2018، قرر المرصد تبني تعريف بنك المغرب مع الاعتماد على رقم المعاملات كمعيار وحيد، مع العمل على تصنيف دقيق للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (انظر 3.2 دليل المفاهيم).

3.2 دليل المفاهيم

توخيا لدقة أعماله وبنائها على أسس علمية وضمان التتبع اللازم لمختلف مراحلها لاحقا، قام المرصد بإعداد دليل مفاهيمي للمؤشرات الإحصائية. ونسعى من خلال هذا القسم إلى التعريف بالمفاهيم المعتمدة ومنهجية الحساب المستخدمة.

الدليل المفاهيمي هو بالفعل الخطوة الأولى في مسار تحقيق أحد الأهداف التي حددها المرصد لنفسه، والذي يتجلى في اعتماد مصطلحات موحدة للمفاهيم المستخدمة، فضلا عن توحيد المعلومات الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

والدليل عبارة عن كتيب يقدم ارشادات "خطوة بخطوة" حول طرق إعداد كل مؤشر. ويقدم، في مصفوفة مصادر البيانات، وصفاً لتعريف المؤشر، والبعد الخاضع للقياس، ومعايير تفسير المؤشر، والحقول المستخدمة في احتسابه، والجداول التي تحتوي على الحقول اللازمة للعمليات الحسابية، وفرضيات الإنتاج، وغير ذلك.

1.3.2 مكونات النسيج الإنتاجي الوطني

يمكن تقسيم المقاولات التي تشكل النسيج الإنتاجي الوطني إلى 5 فئات رئيسية:

- مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطين المسجلة في سجل الضريبة المهنية، والخاضعة للضريبة على الشركات، باستثناء شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، التي تتألف من الأشخاص الطبيعيين فقط، وشركات التوصية بالأسهم؛
- مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطين الماسكة لحساباتها والمسجلة في سجل الضريبة المهنية والخاضعة للضريبة على الدخل / المداخيل المهنية ؛
- مقاولات الأفراد : المهن الحرة والمقاولين الذاتيين، المسجلة في الضريبة المهنية والخاضعة للضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، بصرف النظر عن بعض المهن أو الأعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي بموجب أحكام المرسوم رقم 2.08.124 الصادر في 28 مايو 2009 ؛
- مقاولات الأشخاص الطبيعيين غير الماسكة للحسابات والمسجلة في جدول الضريبة المهنية، وللضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، أي بعض المهن الحرة والمقاولين الذاتيين ؛
- المقاولات العاملة في القطاع غير المهيكل غير المسجلة في السجل التجاري وغير الواردة في سجلات السلطات الضريبية.

وبالنظر إلى مدى تعقيد معالجة البيانات المتعلقة بهذه الفئات، اعتمد المرصد نهجا تدريجيا لإنتاج المؤشرات وتحليلها. وبالتالي، فإن النطاق المدروس في هذا التقرير يقتصر على مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (EPMA).

2.3.2 المفاهيم المعتمدة

- **مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة:** هي المقاولة التي قامت بإيداع تصريح ضريبي للمديرية العامة للضرائب أو صرحت بأجير واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو أودعت الحصيلة السنوية لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية خلال العام الذي تشمله الدراسة؛

- **المجموعة الاسطوانية** : ويقصد بها مجموعة المقاولات الواردة خلال سنتين. تم اعتماد هذا النهج لتفادي اختلال الحسابات الناجمة عن دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات.

- **فئات المقاولات :**

- المقاولات متناهية الصغر (MICRO) هي تلك التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم.
- المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم دون بلوغ 10 ملايين درهم ؛

- المقاولات الصغرى (PE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 10 ملايين درهم دون بلوغ 50 مليون درهم ؛
- المقاولات المتوسطة (ME) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 50 مليون درهم دون بلوغ 175 مليون درهم ؛
- الشركات الكبرى (GE) هي تلك التي يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 175 مليون درهم.

- **فئات أعداد المستخدمين في المقاولة :**
- ما بين أجير واحد و 10 أجراء ؛
- ما بين 11 و 50 أجيرا ؛
- ما بين 51 و 100 أجير ؛
- ما بين 101 و 500 أجير ؛
- أكثر من 500 أجير.

- **الفئات العمرية للمقاولة:**
- سنتان أو أقل؛
- من سنتين إلى 5 سنوات؛
- من 6 سنوات إلى 10 سنوات؛
- من 11 إلى 20 سنة
- أزيد من 20 سنة.

- **التقسيم حسب الأنشطة :** اعتمد المرصد "التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية"NMA 2010، الذي وضعته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2013، مع الاستفادة من انتقال المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تصنيف NMA 99 إلى تصنيف NMA 2010 (أنظر الملحق 1)؛

- **التوزيع الجغرافي:** تم تحديد الجهات بناء على التقسيم الإداري المعتمد حاليا في المغرب.

4.2 الهيئات المزودة بالبيانات

إن البيانات التي تم تحليلها في هذا التقرير مستمدة بالأساس من الهيئات العمومية المتمتعة بالعضوية في المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:

1.4.2 المديرية العامة للضرائب

تتمثل المهمة الرئيسية للمديرية العامة للضرائب في استخلاص العائدات الضريبية. وتضع رهن إشارة المرصد كل سنة قاعدة بيانات متعلقة بالمقاولات (الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون) التي تبين أنها لا تزال قائمة[11] من خلال اتصالها بالمديرية العامة للضرائب خلال السنوات الأربع الماضية. تحتوي قاعدة البيانات هذه، من بين أمور أخرى، على المعلومات الأساسية عن مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وبيانات حول النشاط الاقتصادي (رقم المعاملات والقيمة المضافة)، فضلا عن موجز الحصيلة السنوية لهذه المقاولات.

2.4.2 المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية هو الهيئة الوطنية المكلفة بحماية الملكية الصناعية (العلامات التجارية، براءات الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية) وبمسك السجل التجاري المركزي بالمغرب(RCC) ، الذي يضم تسجيلات وتقييدات المقاولات (الأشخاص المعنويون والذاتيون) المزاولة لأنشطتها التجارية أو المتوفرة على بنية تجارية.

يتلقى المرصد سنويا من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قواعد بيانات تحتوي على معلومات أساسية عن المقاولات ورقم معاملاتها وأنشطتها بناء على تصريحات المدلى بها لدى المحاكم التجارية.

3.4.2 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة عمومية مسؤولة عن تدبير نظام الضمان الاجتماعي الإجباري. ويزود الصندوق المرصد بالبيانات السنوية التي تضم كافة المقاولات المنخرطة فيه، بما فيها على وجه الخصوص معلومات عن أنشطتهم وعن التشغيل.

[11] إيداع الحصيلة السنوية أو التصريح بالضريبة على القيمة المضافة أو طلب التسوية الضريبي

4.4.2 مكتب الاستعلام الائتماني

يزود بنك المغرب المرصد بالبيانات المتعلقة بالقروض البنكية التي استفادت منها المقاولات المسجلة في قاعدة بيانات مكتب الاستعلام الائتماني، وهيئة معتمدة كمندوب للبنك المركزي.

المعلومات الواردة في قاعدة البيانات هذه ترسلها شهريا كافة المؤسسات الائتمانية المغربية إلى بنك المغرب، وتشتمل على ما يلي:

- بيانات تعريف الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.
- بيانات الائتمان.
- بيانات عن المعلومات السلبية.

5.2 قاعدة البيانات الموحدة

من أجل تشكيل قاعدة بيانات موحدة تم اتباع نهج تدريجي ومتكرر، وفقًا للمبادئ الرياضية والإحصائية وقواعد التدبير الخاصة، وذلك انطلاقا من استلام هذه البيانات إلى غاية احتساب المؤشرات المحددة مسبقًا.

وهو نهج يمكن من ضمان تنفيذ المبادئ التي تخضع لها عملية تشكيل قواعد البيانات، ومن بينها تفرد تمثيل المقاولة، وطابعها النشط ووصفها بأفضل المعلومات الممكنة من حيث الجودة، واستجابة المعلومة لمعياري التوحيد والأحادية. وتمر هذه العملية من المراحل الموضحة أدناه.

1.5.2 تأطير البيانات وتحديد الحاجيات

تسبق هذه المرحلة مرحلة التوصل بالملفات الواردة، وتُخصص لتأطير البيانات وتحديدها بالتعاون مع كل مزود بها. وتمكن هذه المرحلة، من بين أمور أخرى، من استيعاب المعلومة في شموليتها سواء من حيث طابعها التقني أو وظيفتها، كما تمكن أيضا من تحديد الفئات التي تستهدفها الدراسة وفقًا لمدى تعقيد الوصول إلى المعلومة. ويسعى المرصد في هذا الصدد إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون من خلال إبرام بروتوكول تقني لتبادل البيانات بينه وبين مزوديه بها.

2.5.2 التوصل بقواعد البيانات ومعالجتها الأولية

تتمثل هذه الخطوة في القيام، بعد التوصل بقواعد البيانات، بإنجاز عمليات تحليل نوعية للشركاء من أجل دراسة معدلات ملء حقل رموز التعريف وغيرها من الحقول الأخرى، علاوة على أشكالها وسهولة استخدامها. وتعد عمليات التحليل هذه بمثابة إطار مرجعي لعمليات المعالجة الأولية لهذه القواعد، وهي:

- حذف المعطيات المتكررة والتي تتم معالجتها بشكل منفصل.
- إنشاء حقول مجمعة جديدة انطلاقا من الحقول المتوفرة : مقدار رقم المعاملات، الفئات العمرية، إلخ.
- توحيد الحقول: إعادة كتابة الحقول لتوحيدها في جميع قواعد البيانات الواردة وفي قاعدة البيانات الموحدة، وذلك بفضل مصفوفات العبور التي يتم تحسينها كلما تم إحراز تقدم في التعرف على البيانات.

3.5.2 عمليتي تقاطع قواعد البيانات ودمجها

انطلاقا من تقييم معدل ملء رموز التعريف الأربعة المتاحة (رقم التعريف الموحد المشترك، ورقم التعريف الضريبي، ورقم القيد بالسجل التجاري/ رقم القيد لدى المحكمة، ورقم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، يتم إخضاع رموز التعريف هذه لعملية تقاطع حتى يتأتى دمج القواعد بشكل مثالي وموثوق، دون ضياع المعلومات أو وجود نسخ مكررة منها. وجدير بالذكر أن هذه الأخيرة تتم معالجتها من جديد بشكل منفصل، بالتعاون مع مزودي البيانات، بشكل يفضي إلى الإدلاء بتحكيم. ويتم استكمال عملية التقاطع هذه من خلال القيام بنوعين من عمليات المعالجة:

- تطبيق قواعد التدبير على البيانات.
- إثراء البيانات : إن العمل على تقاطع قواعد البيانات المختلفة يعد أداة عملية للتعويض عن البيانات المفقودة أو غير المكتملة.

4.5.2 اختبار المعلومة والمصادقة على صحتها والتعرف عليها

يتم إجراء الاختبارات عن طريق تحديد عينات بهدف تقييم البيانات المعتمدة أثناء دمج القواعد. وفي نهاية هذه المرحلة، تتم المصادقة على صحة قاعدة البيانات الموحدة وتعتبر جاهزة لاستخدامها في احتساب المؤشرات.

يتم توثيق عملية توحيد القواعد بشكل كامل من أجل تسجيل كافة التغييرات المطبقة على البيانات الواردة وقياس تأثير إدراج عملية التعلم التكراري ومدى مساهمتها في موثوقية هذه البيانات وتأهيلها.

5.5.2 أساس احتساب المؤشرات

يتم احتساب المؤشرات الديموغرافية على أساس الفئات المُشار إلى أنها نشطة ضمن قاعدة البيانات المركزية على مدار سنة معينة.

يتم احتساب المؤشرات الاقتصادية والمالية على أساس عدد المجموعات الأسطوانية من أجل تفادي الخلل الناجم عن دخول المقاولات لقاعدة البيانات وخروجها منها.

لا يتم احتساب النسب إذا كان المقام سالبا أو منعدما.

الفصل الثالث

الوضعية الديموغرافية للمقاولات

1.3 المميـزات الأساسية
2.3 إنشاء المقاولات
3.3 شطب المقاولات

1.3 المميـزات الأساسية

يعرض هذا القسم مؤشرات عن السمات الديمغرافية لفئات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، فضلا عن توزيعها على الصعيدين الجهوي والقطاعي، حسب فئاتها العمرية، وفئات المستخدمين، ووضعها القانوني.

بلغ عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين المسجلة لدى المديرية العامة للضرائب 507.353 في نـهاية سنة 2018. ومن هذه القاعدة، التي تشمل المقاولات النائمة و/أو المفلسة، حدد المرصد نطاق مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (أنظر 2.3.2 المفاهيم المعتمدة). وأسفر مسار اختبارات الموثوقية هذا عن أن عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بلغ 249.131 في سنة 2018، مقابل 246.151 في سنة 2017 و240.233 في سنة 2016.

حوالي ثلثي مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة تقع بمحور طنجة-الجديدة

يظهر التوزيع الجغرافي للمقاولات أن 66% منـها تتـركز في محور طنجة-الجديدة. فعلى سبيل المثال، تستحوذ منطقة الدار البيضاء-سطات على 40,3% من إجمالي المقاولات، تليـها منطقتـي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة ب 14,9% و11,2% على التوالي.

الرسم البياني 4: تطور توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة (%)

تحتل التجارة والبناء المرتبتين الأولى والثانية من حيث عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يبين التحليل القطاعي (انظر الجدول 1) أن 30% تقريباً من المقاولات تندرج في إطار قسم نشاط "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، تليها مقاولات "البناء"، و"الأنشطة المتخصصة، والعلمية والتقنية"[12] و"الصناعات التحويلية" بنسبة 24%، 10% و6,6% على التوالي.

الجدول رقم 1: تطور توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب قسم النشاط (ب%)

فرع النشاط	2016	2017	2018
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	30,1	30,2	30,1
البناء	24,9	24,3	24,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,8	9,8	9,8
الصناعات التحويلية	6,8	6,7	6,6
النقل والتخزين	6,2	6,4	6,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,4	5,6	5,7
الإيواء والمطاعم	4,6	4,7	4,8
الأنشطة العقارية	3,0	2,9	2,9
الأنشطة المالية والتأمين	2,1	2,1	2,2
التعليم	1,9	2,0	1,8
الاعلام والاتصال	1,6	1,6	1,6
أنشطة أخرى	3,6	3,7	3,7
المجموع	**100**	**100**	**100**

[12] يشمل هذا القسم من الأنشطة ما يلي: الأنشطة القانونية والمحاسبية، وأنشطة المقرات الرئيسية، واستشارات التدبير، والبحث والتطوير العلمي، وأنشطة الإعلانات ودراسات السوق، وأنشطة التحقيقات والأمن، ووكالات السفر، وخدمات البناء وتهيئة المنظر العام، وما إلى ذلك.

أظهرت دراسة تطور عدد المقاولات حسب فرع النشاط بين سنتـي 2017 و 2018 اتجاهات متباينة. حيث سجلت "أنشطة المقرات الاجتماعية والاستشارة في التدبير"، "الأنشطة الإدارية وغيرها من أنشطة الدعم" و "الخدمات المتعلقة بالبناء وتهيئة المنظر العام" في المتوسط أكبر الزيادات السنوية، أي 12,3%، 5,7% و5,1% على التوالي. من جانب آخر، شهدت المقاولات التي تمارس "الأنشطة القانونية والمحاسبية" و"الطباعة ونسخ التسجيلات" و"الصناعات الغذائية" انخفاضاً في أعدادها بنسبة 8,5% و4,7% و4% (أنظر الملحق 2).

يبرز تحليل تقاطع عدد المقاولات حسب فروع الأنشطة وفئات المقاولات غلبة المقاولات الصغيرة جدا التي لوحظت في جميع الفروع بنسب تتراوح بين 74% و94%. بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى، فإن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي يزيد رقم معاملاتـها على 10 ملايين درهم هي الأكثر عددا في مجالات "إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء" و "الصناعات التحويلية" (انظر الجدول 2).

الجدول رقم 2: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فروع النشاط وفئات المقاولات في سنة 2018

فرع النشاط	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (ب%)				المقاولات الكبرى (ب%)
	[0,3]	]3,10]	]10,50]	]50,175]	> 175
الأولية					
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك[13]	76,9	7,2	11,3	3,6	1,0
الثانوية					
البناء	88,4	7,2	3,5	0,7	0,2
الصناعات الاستخراجية	78,5	9,1	7,8	2,5	2,1
الصناعات التحويلية	85,1	6,8	5,6	1,2	1,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	80,5	8,1	6,0	2,3	3,1
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	74,6	7,0	11,4	4,8	2,2
الخدمات					
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	84,1	8,6	5,6	1,2	0,5
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	91,4	5,5	2,5	0,4	0,2
النقل والتخزين	88,5	6,7	3,7	0,8	0,3
أنشطة الخدمات الإدارية	91,8	4,6	2,7	0,6	0,3
الإيواء والمطاعم	93,3	4,2	1,8	0,5	0,2
الأنشطة العقارية	92,1	4,8	2,5	0,4	0,2
الأنشطة المالية والتأمين	91,9	3,6	2,4	1,1	1,0
التعليم	89,1	8,7	2,0	0,2	0,0
الاعلام والاتصال	92,2	4,7	2,1	0,6	0,4
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	93,9	4,0	1,7	0,2	0,2
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	74,0	15,3	9,5	1,1	0,1
أنشطة خدمات أخرى	94,1	3,9	1,7	0,2	0,1
المجموع	**87,3**	**7,0**	**4,2**	**1,0**	**0,5**

[13] إن عدد المقاولات الفلاحية المدرجة في نطاق هذا التقرير لا يمثل القطاع الفلاحي، حيث يخضع هذا القطاع لأحكام ضريبية خاصة

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو الشكل القانوني المهيمن

إن الشكل القانوني الرئيسي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة هو الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL). وتبلغ حصتها 68% من إجمالي عدد المقاولات، على الرغم من انخفاضها بنسبة 2,8 نقطة مئوية عن سنة 2017. من جانب آخر، ارتفعت أعداد الشركات ذات المسؤولية المحدودة من شريك وحيد (SARL-A.U.)، وهي ثاني أبرز شكل قانوني، بنسبة 15,5% تقريبًا، مستحوذة على حصة 24,3% من إجمالي عدد المقاولات. بينما انخفضت حصة الشركات المساهمة(SA) من 3% إلى 3,6%.

الرسم البياني 5: توزيع مقاولات الأشخاص المعنويين النشطين حسب الشكل القانوني

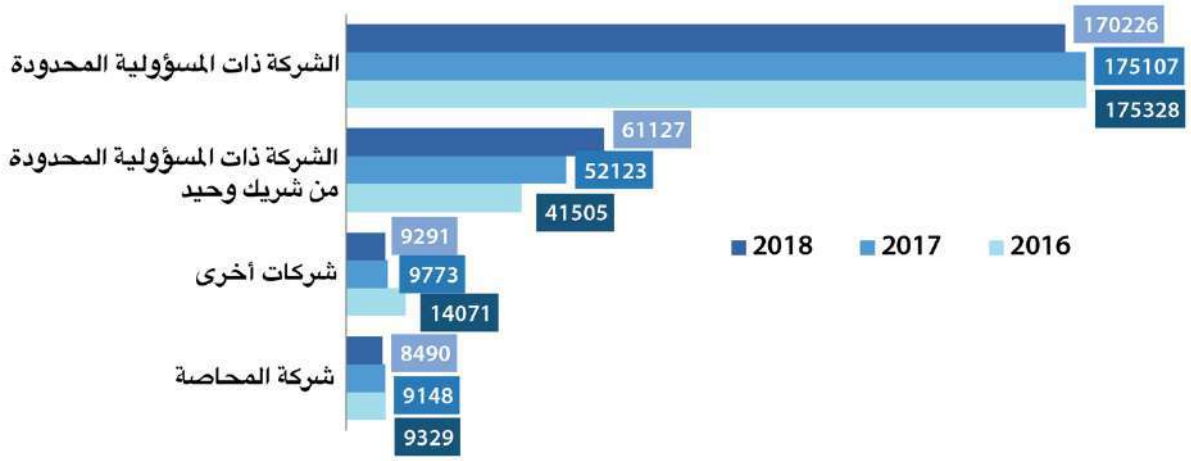

الإطار رقم 5: الإطار القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة

منذ اعتماد الظهير رقم 1-96-124 الصادر في 30 أغسطس 1996 بتنفيذ القانون رقم95-17 المتعلق بشركة المساهمة، تضاءل اللجوء إلى الشكل القانوني للشركة المساهمة لصالح الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الامتيازات التي أقرها المشرع على مستوى قانون الشركة ذات المسؤولية المحدودة شجعت العديد من الفاعلين على ترك القطاع غير المهيكل من أجل تدبير أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، سن القانون رقم 10-24 الصادر بتنفيذه الظهير 1-11-39-2 المؤرخ في 2 يونيو 2011 مجموعة من الامتيازات، حيث ألغى بشكل خاص شرط الحد الأدنى لرأس المال، وخفف القواعد المتعلقة بإيداع الاكتتابات النقدية في حساب مجمد، ومكن من إشهار إنشاء المقاولة عن طريق الوسائل الإلكترونية.

كانت هذه المرونة القانونية الممنوحة في سياق تشكيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة ضرورية لزيادة مواءمة إطار تنظيم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتفسر، في جملة أمور، الاستخدام المتزايد لهذا الشكل القانوني من قبل الفاعلين.

2.3 إنشاء المقاولات

تميزت سنة 2018 بزخم من حيث إنشاء المقاولات، إذ تم إحداث أزيد من 98.000 شركة جديدة، ما يربوعلى 46.000 منها شخص اعتباري. وارتفع هذا العدد بنسبة 13,2% مقارنة بـــ1,8% فقط في سنة 2017. ويمكن تفسير هذا الزخم على وجه الخصوص بإقرار بعض الإعفاءات الضريبية[14] وتبسيط المساطر الإدارية.

جهة الدار البيضاء-سطات تمثل 35% من إنشاءات المقاولات الصغيرة والمتوسطة

سجلت جهة الدار البيضاء-سطات نسبة كبيرة من المقاولات الجديدة المحدثة سنة 2018 (انظر الرسم البياني 6)، حيث بلغت35,8% من إجمالي المقاولات الجديدة المحدثة مقارنة بـ 34,9% في سنة 2017. وتليها جهتا الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة على التوالي، حيث بلغ نصيبهما تباعا 14% و11,6%.

الرسم البياني رقم 6: التوزيع الإقليمي لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2018

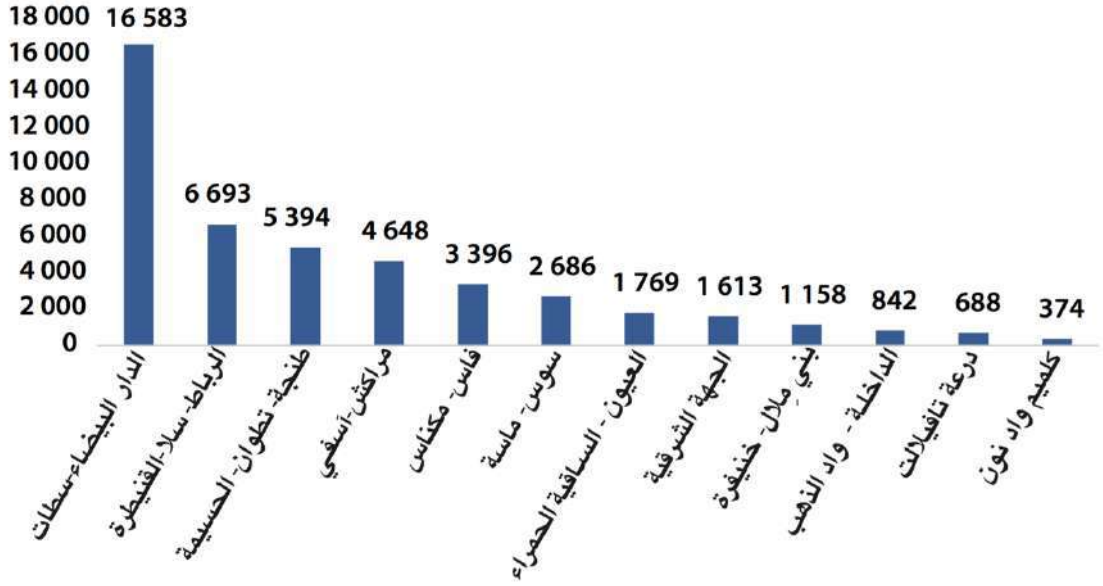

[14] المقاولات المنشأة حديثا في المغرب معفاة من الضريبة المهنية خلال السنوات الخمسة الأولى. كما أنها معفاة من الضريبة على الشركات خلال السنوات الثلاثة الأولى إذا لم تحقق أي ربح.

يحتل قطاع التجارة والبناء الصدارة في إنشاء المقاولات

يبين توزيع إنشاء المقاولات حسب فروع الأنشطة (أنظر الجدول 3) أن فرع "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية" يمثل31,4% من إجمالي المقاولات مقارنة مع 32,8% في سنة 2017. ويليه قطاع "البناء" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" بحصة 22% و 10% على التوالي. أما بالنسبة ل"الصناعات التحويلية"، فلا تتعدى حصتها5,4% ، وهو نفس المستوى الذي كانت عليه في سنة 2017.

الجدول رقم 3: توزيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب قسم الأنشطة

فرع النشاط	توزيع إنشاء المقاولات (%)		
	2016	2017	2018
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	30,8	32,8	31,4
البناء	22	21,6	22
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	10,6	9,9	10
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7,4	7,3	7,5
النقل والتخزين	7,6	7,1	7,5
الصناعات التحويلية	5,2	5,4	5,4
الإيواء والمطاعم	4,6	4,9	4,9
الأنشطة المالية والتأمين	1,4	1,2	2,0
الاعلام والاتصال	2,0	2,0	2,0
التعليم	2,0	2,0	1,6
الأنشطة العقارية	1,7	1,8	1,9
أنشطة أخرى	4,1	4,1	4,1
المجموع	**100**	**100**	**100**

كما هو مبين في الجدول 4، فإن جميع المقاولات التي تم إنشاؤها في سنة 2018 تقريباً هي مقاولات متناهية الصغر يتجاوز رقم معاملاتها 3 ملايين درهم وتمثل حوالي 1,5% من إجمالي الإنشاءات.

الجدول رقم 4: توزيع إنشاء المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة- الأشخاص الاعتباريين حسب فرع الأنشطة وفئة المقاولات في سنة 2018

فرع النشاط	المقاولات متناهية الصغر [0 ,3]	المقاولات الصغيرة جدا]3, 10]	المقاولات الصغرى]10,50]	المقاولات المتوسطة]50,175]
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	98,81	0,86	0,33	-
الأنشطة المالية والتأمين	99,39	0,45	-	0,15
الأنشطة العقارية	99,2	0,16	0,64	-
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	98,56	1,04	0,37	0,03
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	94,39	2,8	2,8	-
الفنون، والمهرجانات والأنشطة العروض	99,26	0,37	0,37	-
أنشطة الخدمات الأخرى	99,52	0,48	-	-
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	97,67	1,78	0,5	0,05
البناء	98,46	1,15	0,35	0,04
التعليم	99,62	0,38	-	-
الإيواء والمطاعم	99,87	0,13	-	-
الصناعات التحويلية	98,52	1,08	0,28	0,11
الصناعات الاستخراجية	99,39	0,61	-	-
الاعلام والاتصال	98,83	1,17		
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	98 ,04	-	1,96	-
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	96,88	3,12	-	-
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	98,09	1,91	-	-
النقل والتخزين	99,14	0,62	0,24	-
المجموع	**98,44**	**1,17**	**0,35**	**0,04**

يؤكد تفحص توزيع إنشاء المقاولات الأشخاص المعنويين حسب الشكل القانوني (أنظر الرسم البياني 7) الاتجاه التصاعدي للشركة محدودة المسؤولية ذات المساهم الوحيد خلال الفترة الممتدة بين 2016-2018. فقد مثلت هذه الأخيرة نصف المقاولات الناشئة في سنة 2018 مقارنة بنسبة 5,2% في سنة 2016. وتليها الشركة محدودة المسؤولية بحصة 47,2% مقابل 52,3%. وبالنسبة لشركة المساهمة، بلغت نسبتها 0,4% مقارنة بـ 0,5% قبل سنتين.

الرسم البياني رقم:7 توزيع إنشاء المقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الشكل القانوني

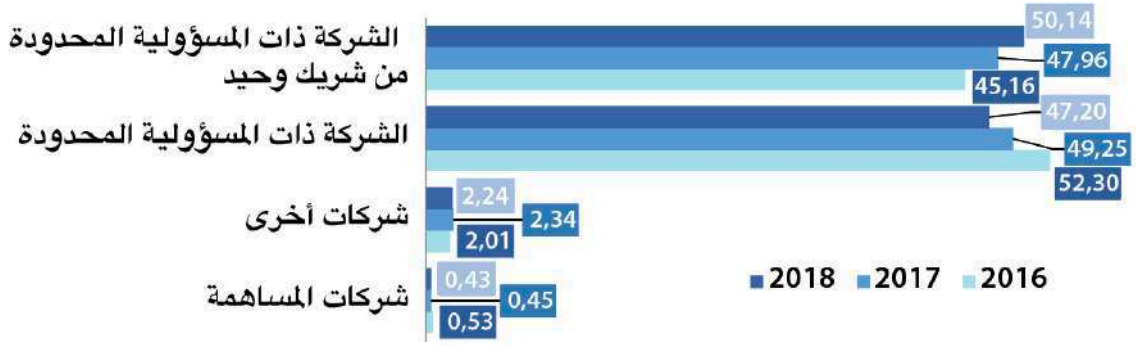

3.3 شطب المقاولات

شهدت سنة 2018 انخفاضاً في عدد عمليات شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين[15] بنسبة 1,8%حيث بلغت 5.587 شطبا، مقارنة مع زيادة بنسبة 10% في سنة 2017. ويكشف التوزيع الجغرافي لعمليات الشطب أن منطقة الدار البيضاء-سطات تمثل وحدها 35%من إجمالي عمليات الشطب، وقد انخفض الشطب بنسبة 6%مقابل 4,4%. وتحتل جهة الرباط-سلا-القنيطرة المرتبة الثانية بحصة 16%مسجلة انخفاضا قدره0,7%. أما بالنسبة لجهة مراكش-أسفي، فإن هذه النسبة تبلغ 14,2% مقابل 13,5%.

الرسم البياني رقم 8: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم شطبها

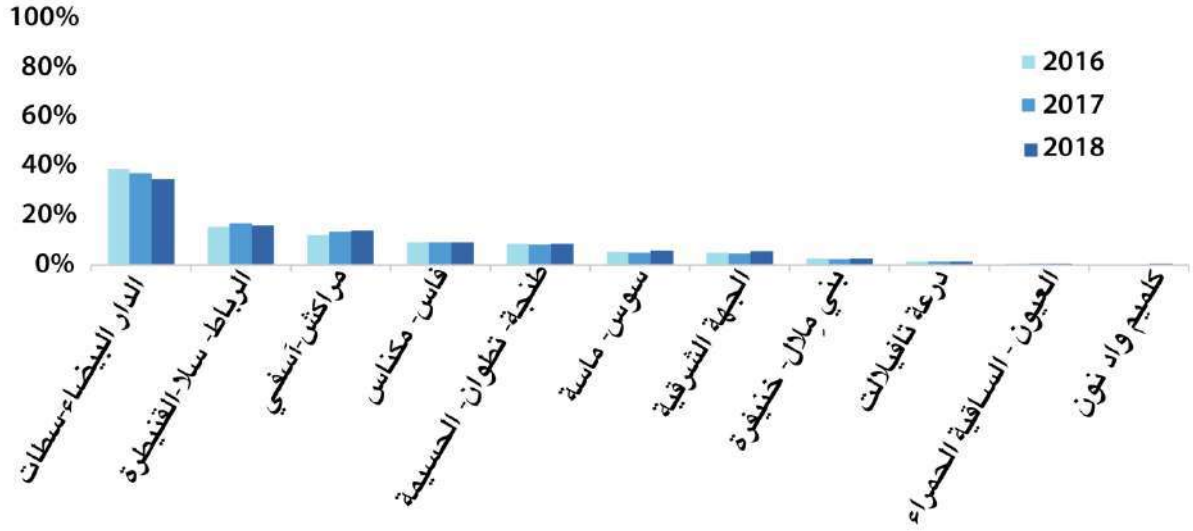

[15] إن عمليات الشطب المعتمدة هي تلك المقررة عقب قرار اختتام إجراءات التصفية المسجل لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

تشكل التجارة القطاع الأول المتضرر من شطب المقاولات

يبين التوزيع القطاعي للمقاولات التي تم التشطيب عليها في سنة 2018 (أنظر الرسم البياني 9) أن أكثر الأقسام تأثراً هي: "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية"، "البناء" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" التي بلغت على التوالي 36%، 20,8%، و11,2%، وهي مستويات مماثلة تقريبا للنسب المسجلة في 2017 و2016.

الرسم البياني رقم 9: توزيع القطاعات التي تم شطبها سنة 2018

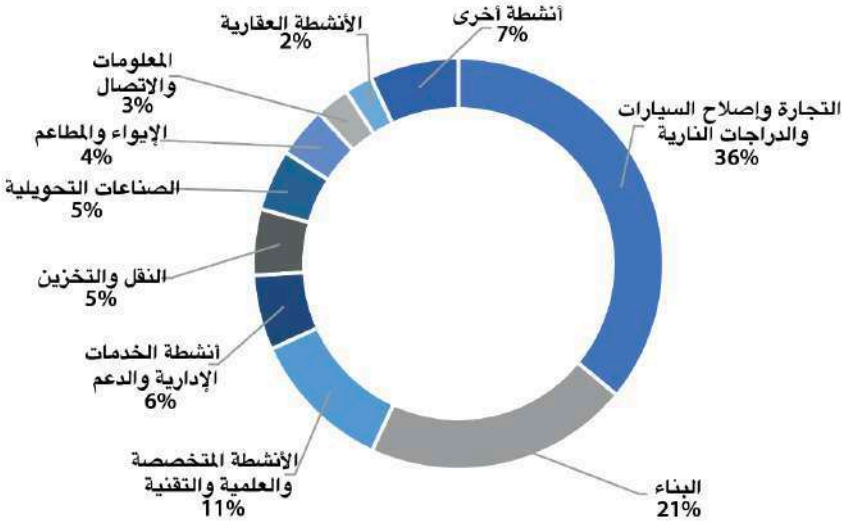

تقل الفئة العمرية لأزيد من نصف مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم شطبها عن 5 سنوات

تبين معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أن المقاولات التي تم شطبها قبل إتمامها للسنة الخامسة منذ إنشائها بين سنتي 2016 و2018، سجلت معدلا سنويا يتجاوز 50% من إجمالي المقاولات (أنظر الرسم البياني 10). وبلغ هذا المعدل 31% و15%على التوالي بالنسبة للمقاولات التي تتراوح مدة إنشائها بين 5 و10 سنوات وبين 10 و 20 سنة. ومن جانب آخر، فإن المقاولات التي تتجاوز عشرين سنة لا تتعدى نسبتها 3,4 % من إجمالي عمليات الشطب السنوية.

الرسم البياني رقم 10: تطور عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين المشطوبة حسب الفئة العمرية (%)

الفصل الرابع

المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

1.4 رقم المعاملات
2.4 القيمة المضافة
3.4 التشغيل

1.4 رقم المعاملات

يعرض هذا القسم رقم معاملات المقاولات بشكل عام ورقم المعاملات التي تحققه عند التصدير[16] (باستثناء مقاولات القطاع المالي) لسنة 2018، وكذا تحليلهما حسب الفئة التي تنتمي إليها المقاولة وفرع نشاطها.

يُظهِر توزيع المقاولات على أساس رقم المعاملات أن من بين 208.919 مقاولة، هناك 207.748 مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة، وتمثل بالتالي 99,4٪ من إجمالي هذه الفئة، 85,8٪ منها هي مقاولات متناهية الصغر و8,1٪ منها عبارة عن مقاولات صغيرة جدًا. ولا تمثل المقاولات الكبرى سوى 0,6٪ من هذا المجموع. إن هذا الواقع لا يشكل خاصية من خصائص النسيج الانتاجي الوطني، لإن بنية هذا النسيج مشابهة لبنيات البلدان والمناطق الأخرى[17].

الرسم البياني رقم 11: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب حجم رقم معاملاتها خلال سنة 2018

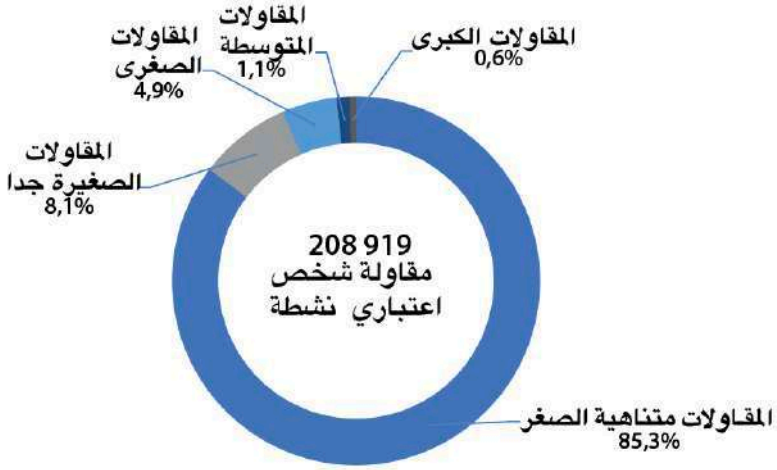

16 تم إجراء حسابات همت 208.919 مقاولة شخص اعتباري نشطة خلال سنتي 2017 و2018.

17 تشكل المقاولات الصغرى والمتوسطة 98٪ من مجموع مقاولات الاتحاد الأوروبي، 70٪ منها تقريبا عبارة عن مقاولات متناهية الصغر (بيانات الاحصائيات الأوربية "يوروستات"، 2017). وتجدر الإشارة إلى أن المقاولات الصغرى والمتوسطة، حسب تعريف المفوضية الأوروبية، هي كل مقاولة توظف أقل من 250 شخصا. كما أن معيارين آخرين ينضافان إلى ما سبق أولهما حجم مبيعات سنوي لا يتجاوز 50 مليون يورو، وثانيهما ميزانية إجمالية لا تتجاوز 43 مليون يورو.

تساهم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بنسبة 36,7% في رقم المعاملات التراكمي للمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

بلغ إجمالي رقم معاملات المقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 1.596 مليار درهم خلال سنة 2018 (أنظر الجدول 5). ويكشف التوزيع حسب فئة المقاولة أن الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة منها حققت ما قيمته 586 مليار درهم، أي ما يعادل 36,7٪ من إجمالي رقم المعاملات مقابل 63,3٪ بالنسبة للمقاولات الكبرى.

الجدول رقم 5: توزيع رقم المعاملات التراكمي حسب فئة المقاولة

فئة المقاولة	مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال سنة 2018		رقم المعاملات التراكمي خلال سنة 2018	
	العدد	النسبة المئوية	بملايير الدراهم	النسبة المئوية
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة **رقم المعاملات =<175**	**207 748**	**99,4**	**586,03**	**36,7**
المقاولات متناهية الصغر [0,3]	178 359	85,4	65,6	4,1
[0,1]	154 657	74	23,15	1,5
]1,3]	23 702	11,4	42,45	2,7
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى]3,10[	16 944	8,1	92,51	5,8
المقاولات الصغرى]10,50[	10 133	4,9	221,42	13,9
المقاولات المتوسطة]50,175[	2 312	1,1	206,5	12,9
المقاولات الكبرى **رقم المعاملات >175**	**1 171**	**0,6**	**1010,1**	**63,3**
المجموع	**208 919**	**100**	**1596,2**	**100**

حققت التجارة والصناعة التحويلية حوالي 60٪ من رقم معاملات المقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يكشف التحليل حسب فرع النشاط (أنظر الجدول 6) أن فرعي "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية" و"الصناعة التحويلية" مثّلا وحدهما خلال 2018 ما يناهز 60٪ من إجمالي رقم معاملات المقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، بحصص بلغت على التوالي 35,2٪ و24,1٪، يليهما فرعي "البناء" (12,4٪) و"النقل والتخزين" (5,7٪).

الجدول رقم 6: رقم المعاملات التراكمي موزع حسب قسم النشاط خلال سنة 2018

قسم النشاط	عدد المقاولات	رقم المعاملات التراكمي بملايير الدراهم	رقم المعاملات التراكمي النسبة المئوية
التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	63 895	561,3	35,2
الصناعة التحويلية	14 523	384,4	24,1
البناء	52 605	198	12,4
النقل والتخزين	13 465	91,2	5,7
الصناعات الاستخراجية	1 229	63,9	4
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	448	59,9	3,8
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	20 943	58,6	3,7
الإعلام والاتصال	3 274	47,8	3
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	11 543	38	2,4
الإيواء والمطاعم	10 261	28,5	1,8
الأنشطة العقارية	6 579	18,9	1,2
أنشطة أخرى	10 154	46,1	2,9
المجموع	**208 919**	**1596,2**	**100**

يوضح التحليل المقارن لرقم المعاملات الموزع حسب فئة المقاولة وفرع النشاط (أنظر الجدول 7) هيمنة المقاولات الكبرى على أقسام "الصناعة التحويلية" (78,9٪) و"الصناعات الاستخراجية" (93,8٪) و"الإعلام والاتصال" (88,5٪). بيد أن فروعا أخرى آلت فيها حصة الأسد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، كما هو الحال بالنسبة لفروع "البناء" (62٪) و"الصحة والعمل الاجتماعي"(82,9٪) و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" (61,3٪).

الجدول رقم 7: حصص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والكبرى في رقم المعاملات التراكمي موزع حسب قسم النشاط خلال سنة 2018

قسم النشاط	م. ك.	م. ص. ج. ص. م.	المجموع	حصة م. ك.	حصة م. ص. ج. ص. م.
	بملايير الدراهم			النسبة المئوية	
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	333,2	228,2	561,3	59,4	40,6
الصناعة التحويلية	303,4	81,1	384,4	78,9	21,1
البناء	75,2	122,8	198	38	62
النقل والتخزين	55,9	35,3	91,2	61,3	38,7
الصناعات الاستخراجية	59,9	4	63,9	93,8	6,2
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	57,9	2	59,9	96,7	3,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	22,7	35,9	58,6	38,7	61,3
الإعلام والاتصال	42,2	5,5	47,8	88,5	11,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	15,8	22,2	38	41,6	58,4
الإيواء والمطاعم	13,3	15,2	28,5	46,6	53,4
الأنشطة العقارية	9	9,9	18,9	47,5	52,5
أنشطة أخرى	21,9	24,2	46,1	47,5	52,5
المجموع	**21,9**	**24,2**	**46,1**	**47,5**	**52,5**

تقتصر حصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من رقم المعاملات المحقق عند التصدير على نسبة 27٪

بلغ عائد الصادرات التراكمي للمقاولات خلال سنة 2018 (باستثناء القطاع المالي) 247 مليار درهم، حققت المقاولات الكبرى 73٪ منه مقابل 27٪ بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (أنظر الرسم البياني 12).

رسم بياني رقم 12: توزيع عائد الصادرات التراكمي حسب فئة المقاولة خلال سنة 2018

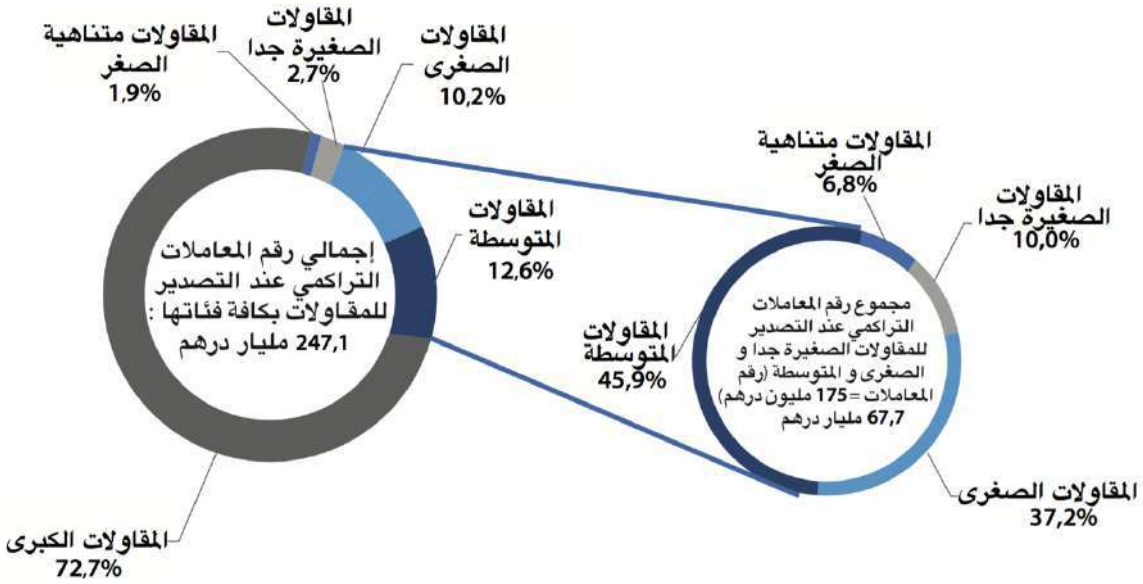

إذا أخذنا بعين الاعتبار فقط رقم المعاملات التراكمي عند التصدير للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، سنلاحظ أن المقاولات المتوسطة قد حققت ما يناهز 46٪ من هذا المجموع، في حين لم تتجاوز حصة المقاولات متناهية الصغر نسبة 7٪ (أنظر الرسم البياني 12).

الإطار رقم 6: دينامية الصادرات المغربية

بلغ إجمالي الصادرات المغربية حسب تقرير مكتب الصرف 275 مليار درهم خلال سنة 2018، أي بزيادة قدرها 10,6٪ مقارنة بالسنة التي قبلها. كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2013 من 20,6٪ إلى 23,4٪ خلال 2017 وإلى 24,7٪ خلال 2018.

من جهتها، سيطرت المنتجات الاستهلاكية النهائية على الصادرات، حيث شكلت لوحدها 30,5٪ من إجمالي هذه الأخيرة، تلتها المنتجات شبه المصنعة التي بلغت حصتها 22٪. وقد وجدت منتجات جديدة أكثر استخداما للتكنولوجيا مكانا لها بين الصادرات الرئيسية. أما الصناعات التي زادت صادراتها، فهي تلك المتعلقة بإنتاج السيارات والأسمدة والأسلاك والكابلات والموصلات الكهربائية. ويرتبط النمو القوي لبعض الصادرات بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها مجموعات كبرى.

وبحسب المصدر نفسه، فإن تحليل التوزيع القطاعي للصادرات يظهر هيمنة الصناعة، خاصة تلك المرتبطة بالسيارات (26,3٪) والفوسفاط ومشتقاته (18,9٪) والمنسوجات والجلود (13,8٪).

تشكل الصناعة التحويلية الجزء الأكبر من رقم المعاملات التراكمي عند التصدير لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بنسبة 37,4٪، تليها "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية " (17,6٪)، ثم "الصناعات الاستخراجية" (16,8٪) (أنظر الجدول 8).

الجدول رقم 8: توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فرع النشاط خلال سنة 2018

فرع النشاط	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير (بملايير الدراهم)	الحصة (النسبة المئوية)
الصناعة التحويلية	92,4	37,4
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	43,4	17,6
الصناعات الاستخراجية	41,4	16,8
النقل والتخزين	22,6	9,1
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	11,4	4,6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	10,6	4,3
البناء	7	2,8
الإعلام والاتصال	6,3	2,5
الإيواء والمطاعم	1,7	0,7
أنشطة أخرى	10,3	4,2
المجموع	**247,1**	**100**

يُظهِر التحليل المقارن حسب فئة المقاولة وفرع النشاط (أنظر الجدول 9) اقتصار نشاط المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في السوق الدولية على أقسام "الصناعات الاستخراجية" و"الصناعة التحويلية" و"النقل والتخزين" بنسب حُددت على التوالي في 2٪ و22٪ و23٪، بينما تعرف أقسام "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" و"أنشطة الخدمات الإدارية والدعم" من جهتها توزيعا متوازنا لعائد الصادرات التراكمي بين المقاولات الكبرى ونظيرتها الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

الجدول رقم 9: توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فرع النشاط وفئة المقاولة خلال سنة 2018

قسم النشاط	م. ك.	م. ص. ج. ص. م.	المجموع	حصة م. ك.	حصة م. ص. ج. ص. م.
	عائد الصادرات التراكمي (بملايير الدراهم)			النسبة المئوية	
الصناعة التحويلية	72,3	20,1	92,4	78	22
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	22	21,4	43,4	51	49
الصناعات الاستخراجية	40,7	0,7	41,4	98	2
النقل والتخزين	17,4	5,2	22,6	77	23
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	5,7	5,7	11,4	50	50
أنشطة الخدمات الإدارية	5,1	5,4	10,6	48	52
البناء	4,1	2,9	7	58	42
أنشطة أخرى	11,7	6,6	18,3	64	36
المجموع	**179,5**	**67,6**	**247,1**	**73**	**27**

2.4 القيمة المضافة

يعرض هذا القسم القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (باستثناء مقاولات القطاع المالي) برسم سنة 2018، وكذا تحليلها حسب الفئة التي تنتمي إليها المقاولة وفرع نشاطها.

ارتفعت القيمة المضافة التراكمية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال سنة 2018 إلى 326,5 مليار درهم، حققت المقاولات الكبرى 63,4٪ منها مقابل 36,6٪ بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (انظر الرسم البياني 13).

رسم بياني رقم 13: توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فئة المقاولة خلال سنة 2018

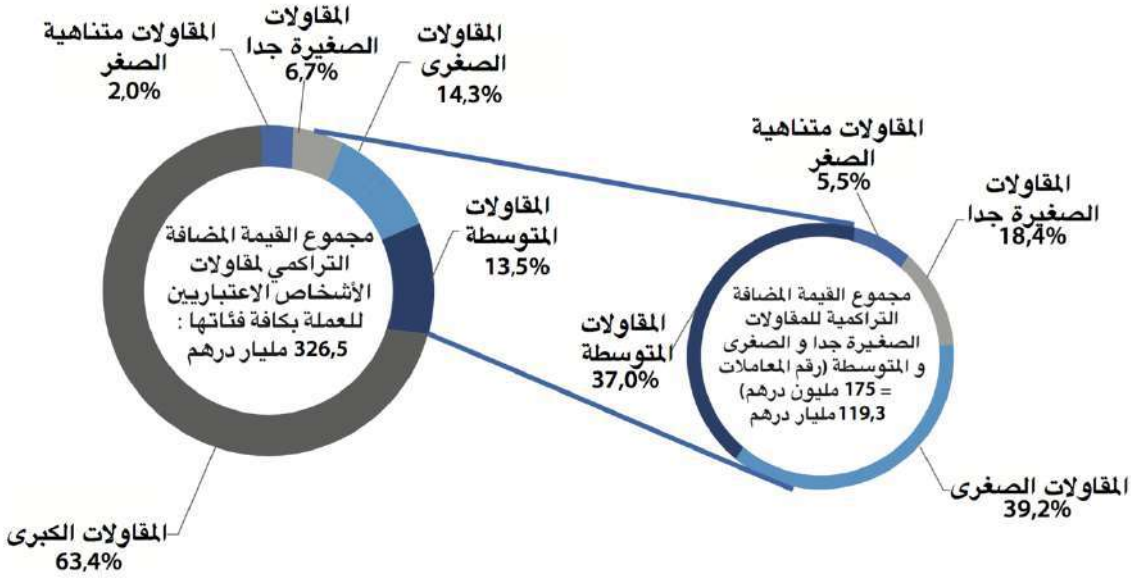

تمثل الصناعة التحويلية والتجارة 40٪ من القيمة المضافة التراكمية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

بقيمة مضافة بلغت 67,8 و63 مليار درهم على التوالي، يمثل قسما "الصناعة التحويلية" و"التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية" لوحدهما 40٪ من إجمالي القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، يليهما قسما "البناء" (10,4٪) و"الإعلام والاتصال" (7,1٪) (أنظر الجدول 10).

الجدول رقم 10: توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب قسم النشاط خلال سنة 2018

قسم النشاط	القيمة المضافة (بملايير الدراهم)	الحصة (النسبة المئوية)
الصناعة التحويلية	67,8	20,8
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	63,1	19,3
البناء	34,1	10,4
الإعلام والاتصال	23,1	7,1
الصناعات الاستخراجية	22,9	7,0
النقل والتخزين	21,8	6,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	21,7	6,7
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	21,3	6,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	16,9	5,2
الإيواء والمطاعم	10,1	3,1
التعليم	8,2	2,5
الأنشطة العقارية	7,6	2,3
أنشطة أخرى	7,7	2,4
المجموع	**326,5**	**100**

الإطار رقم 7: بِنْية القيمة المضافة الوطنية

تُظهر الحسابات الوطنية لسنة 2018 التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط أن الاقتصاد المغربي انخرط في عملية تتوخى تعزيز القطاع الثالث، حيث بلغت حصة هذا الأخير من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد المغربي 56,8٪ خلال سنة 2018. وقد انتقل نمو القطاع الثالث من 3,1٪ خلال سنة 2017 إلى 3,8٪ خلال سنة 2018، وهو ما مرده بشكل أساسي إلى ارتفاع القيمة المضافة لقسم "الإدارة العمومية العامة والضمان الاجتماعي" من 2,2٪ إلى 5٪ بفعل إعادة تقييم الأجور والإعانات العائلية، ومن 3,7٪ إلى 6,6٪ بالنسبة لقسم خدمات النقل.

ويحتل القطاع الثانوي المرتبة الثانية من حيث المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية بحصة بلغت 29,3٪ خلال سنة 2018. وتتكون هذه الحصة بشكل أساسي من الأنشطة المتعلقة بالصناعة التحويلية، والتي تمثل 17,1٪ من القيمة المضافة الإجمالية.

أما القطاع الأولي، فقد ساهم بنسبة 13,8٪ من إجمالي القيمة المضافة خلال سنة 2018، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى حصة فرع "الزراعة والصيد والخدمات ذات الصلة" التي بلغت 12,7٪ مقابل 1,1٪ لفرع "صيد الأسماك، تربية الأحياء المائية".

تستحوذ المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على حصة الأسد من القيمة المضافة في عدة أنشطة

يوضح التحليل المقارن لإجمالي القيمة المضافة موزعة حسب فئة المقاولة وفرع النشاط (أنظر الجدول 11) عموما هيمنة المقاولات الكبرى من حيث خلق الثروات. وتتجلى هذه الهيمنة بشكل خاص على مستوى "الصناعات الاستخراجية" (99,5٪) و"الصناعة التحويلية" (74٪) و"الإعلام والاتصال" (91٪)

من ناحية أخرى، تستحوذ المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في فروع "البناء" و"الإيواء والمطاعم" و"التعليم" و"أنشطة الخدمات الإدارية والدعم" على أغلبية الحصص المحددة على التوالي في 64٪ و58,3٪ و72,5٪ و55,6٪. أما قسم "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، فيُظهر توزيعًا شبه متوازن بين المقاولات الكبرى ونظيرتها الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بنسب حُددت على التوالي في 52٪ و48٪.

الجدول رقم 11: توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فرع النشاط وفئة المقاولة خلال سنة 2018

قسم النشاط	م. ك.	م. ص. ج. ص. م.	المجموع	حصة م. ك.	حصة م. ص. ج. ص. م.
	بملايير الدراهم			النسبة المئوية	
الصناعة التحويلية	49,9	17,9	67,8	74,0	26,0
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	32,8	30,3	63,1	52,0	48,0
البناء	12,3	21,8	34,1	36,0	64,0
الإعلام والاتصال	21,1	2,0	23,1	91,0	9,0
الصناعات الاستخراجية	22,8	0,1	22,9	99,5	0,5
النقل والتخزين	13,9	8,0	21,8	63,7	36,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	11,4	10,4	21,7	52,3	47,7
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	20,8	0,5	21,3	97,5	2,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7,5	9,4	16,9	44,4	55,6
الإيواء والمطاعم	4,2	5,9	10,1	41,7	58,3
التعليم	2,3	6,0	8,2	27,5	72,5
الأنشطة العقارية	4,6	3,0	7,6	60,8	39,2
أنشطة أخرى	3,7	4,1	7,7	47,2	52,8
المجموع	**207,2**	**119,3**	**326,5**	**63,5**	**36,6**

3.4 التشغيل

يعرض هذا القسم مؤشرات حول اليد العاملة المُشَغَّلَة من طرف مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا سيما توزيعها حسب الجهات وفئات المقاولات وفروع الأنشطة والفئات العمرية التي تنتمي إليها. ويشمل هذا التحليل 163.328 مقاولة منخرطة، وهو ما يشكل زيادة قدرها 1,2٪ مقارنة بسنة 2017. وقد صرحت هذه المقاولات بما مجموعه 3.171.635 أجيرا خلال سنة 2018، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,6٪ (196.467 منصب شغل جديد). ويخضع ما يناهز 91٪ من هذه المناصب لعقود غير محددة المدة.

تستأثر جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 43.5٪ من مناصب الشغل المحدثة

يوضح تحليل التوزيع الجغرافي للتشغيل (أنظر الرسم البياني 14) أن 43,5٪ من المستخدمين المصرح بهم برسم سنة 2018 يتركزون في جهة الدار البيضاء-سطات، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة (15,4٪). وطنجة-تطوان–الحسيمة (11,3٪)

الرسم البياني رقم 14: توزيع حصص التشغيل بمقاولات الأشخاص الاعتباريين سنتي 2017 و2018 (بالنسبة المئوية ٪)

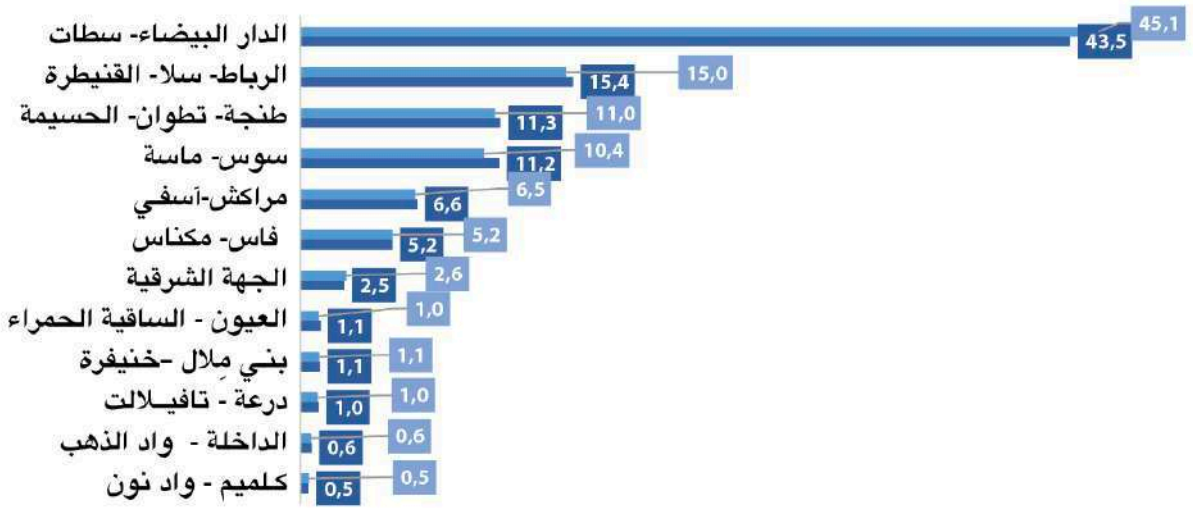

غالبية مقاولات الأشخاص الاعتباريين تُشغل أقل من 10 أشخاص

كما هو مبين في الجدول 12، فإن 78,6٪ من إجمالي عدد المقاولات تشغل ما بين شخص واحد و10 أشخاص، وهي نسبة ظلت شبه مستقرة مقارنة بعام 2017. أما المقاولات التي تشغل ما بين 11 و50 شخصاً فقد بلغت حصتها 15,3٪، فيما بلغت حصة تلك التي تشغل أزيد من 500 شخص 0,7٪.

الجدول رقم 12 : توزيع حصص مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فئة المستخدمين (بالنسبة المئوية)

فئة المستخدمين	حصص مقاولات الأشخاص الاعتباريين		ارتفاع عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين (2018/2017)
	2017	2018	
ما بين 1 و10	78,5	78,6	1,3
ما بين 5 و11	15,3	15,3	1,4
ما بين 51 و100	2,8	2,7	-0,5
ما بين 101 و500	2,7	2,6	-0,5
أزيد من 500	0,7	0,7	-
المجموع	**100**	**100**	**1,2**

تشغل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حوالي 73٪ من الأجراء المصرح بهم

يوضح توزيع المستخدمين حسب فئة المقاولات (أنظر الجدول 13) أن المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 175 مليون درهم تشغل 72,5٪ من المستخدمين المصرح بهم في 2018. وتصل الحصة إلى 18,7٪ بالنسبة للمقاولات المتناهية الصغر و12,6٪ للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بزيادة 1,6 نقطة و0,4 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2017. وعاد النصيب الأوفر في المساهمة في التشغيل إلى المقاولات الصغرى بحصة 23,7٪. تظهر هذه البيانات غلبة هذه فئة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خلق فرص الشغل في المغرب، وأهميتها في الحفاظ على النسيج الإنتاجي.

الجدول رقم 13: معدل المساهمة في التشغيل حسب فئة المقاولات

فئة المقاولات	توزيع الوظائف بالنسبة المئوية	
	2017	2018
المقاولات متناهية الصغر (ما بين 0 و3 مناصب)	17,10	18,70
المقاولات الصغيرة جدا (ما بين 3 و10)	12,20	12,60
المقاولات الصغرى (ما بين 10 و50)	24,20	23,70
المقاولات المتوسطة (من 50 إلى 175)	18,7	17,50
المقاولات الكبرى (أزيد من 175)	27,80	27,50
المجموع	**100**	**100**

حققت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تقل أقدميتها عن 5 سنوات أو تساويها أزيد من 80 ٪ من صافي خلق الوظائف، مقابل 7,4٪ فقط المقاولات الكبرى (أنظر الجدول 14).

الجدول رقم 14: المساهمة في خلق فرص الشغل الصافية حسب الفئة العمرية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين لسنة 2018

	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة		المقاولات الكبرى	
	5 سنوات أو أقل	أكثر من 5 سنوات	5 سنوات أو أقل	أكثر من 5 سنوات
المساهمة في خلق مناصب شغل (بالنسبة المئوية)	81	9,1	7,4	2,5

الإطار رقم 8: أكثر المقاولات خلقا لفرص الشغل

تظهر الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي والتي أعاد إنجازها البنك الإفريقي للتنمية سنة 2017 والتي شملت القطاع المهيكل، أن المقاولات الصغيرة الحجم التي يعمل بها أقل من 20 أجيرا وعمرها أقل من 5 سنوات هي المقاولات الأكثر إسهاما في توفير مناصب الشغل.

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017)، فإن المقاولات حديثة العهد التي تبلغ من العمر 5 سنوات أو أقل لا تتعدى حصتها 20٪ من التشغيل في قطاع المقاولات المالية، بينما خلقت ما يناهز نصف مناصب الشغل الجديدة. على المستوى القطاعي، في عام 2013، كان خلق المناصب، على إثر ما شهدته المقاولات من دينامية، إيجابيًا في قطاع الخدمات وسلبيا في قطاع الصناعة. بالنسبة لغالبية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ساهمت المقاولات حديثة العهد، التي توظف ما بين 1 و249 مستخدماً، بما يقرب من 41٪ من إجمالي فرص الشغل (كريسكيولو وآخرون 2014).

الحصيص من إجمالي عمليات التشغيل وحذف المناصب و خلق فرص الشغل (بالنسبة المئوية)

		مساهمة في التوظيف	مساهمة في خلق فرص عمل	مساهمة في حذف المناصب
مقاولات صغرى (من 1 إلى 249 عاملا)	مقاولة حديثة (1-5 سنوات	16,9	41,0	21,4
	مقاولة قديمة نسبيا (أكثر من 5 سنوات)	47,1	33,4	52,9
مقاولات كبرى (أزيد من 250 عاملا)	مقاولة حديثة (1-5 سنوات	5,4	9,0	4,2
	مقاولة قديمة نوعا ما (أكثر من 5 سنوات)	30,6	16,7	21,6

المصدر : كريسكيولو وآخرون (2014) .Criscuolo et al، "ديناميات نمو اليد العاملة : قرائن جديدة من 18 دولة"، العلوم والتكنولوجيا والصناعة، أوراق السياسات، العدد 14.

يضم قطاعي الصناعة التحويلية والبناء ثلث إجمالي الأجراء المصرح بهم سنة 2018

يكشف التوزيع القطاعي لمناصب الشغل المصرح بها (أنظر الجدول 15) أن "الصناعة التحويلية" هي النشاط الرائد في هذا المجال، وذلك بنسبة 17,9٪ من إجمالي المستخدمين، يليه قطاع "البناء" (15,2٪). و "أنشطة الخدمات الإدارية والدعم" (14,9٪) و"التجارة، إصلاح السيارات والدراجات النارية" (14,3٪).

الجدول رقم 15: تقسيم توزيع مناصب الشغل بالنسبة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فروع النشاط

فرع النشاط	توزيع مناصب الشغل (بالنسبة المئوية)	
	2017	2018
الصناعة التحويلية	18,4	17,9
البناء	15,9	15,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	14,7	14,9
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	14,3	14,3
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	11,3	12,4
أنشطة متخصصة وعلمية وتقنية	4,8	5,0
الإيواء والمطاعم	3,9	3,7
النقل والتخزين	3,5	3,5
التعليم	3,6	3,5
أنشطة أخرى	9,7	9,7

الإطار رقم 9: مناصب الشغل ذات السمات المتباينة من حيث الجودة حسب حجم المقاولات

وفقًا للإحصاءات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط في عام 2019، فإن 50٪ من المقاولات قامت بتشغيل تقنيين متخصصين و 12٪ منها شغلت مهندسين.

تشغل المقاولات الكبرى أساسا كفاءات ذات مستوى عال "مهندسون وأطر عليا" في حين توظف المقاولات الصغيرة جدا أساسا تقنين متخصصين وعمال مؤهلين. في الواقع، 41٪ من المقاولات الكبرى قامت بتشغيل مهندسين مقابل 16٪ بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و 2% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، علما أن 43٪ من هذه الفئة الأخيرة من المقاولات قامت بتشغيل تقنيين متخصصين.

وبحسب المصدر ذاته، فإن الصعوبات المتعلقة بالتشغيل تتمثل بشكل رئيسي في ركود أو تراجع نشاط المقاولة بالنسبة لـ 63٪ من المقاولات وارتفاع تكلفة اليد العاملة في 26٪ من الحالات. بالإضافة إلى ذلك، صرحت 37٪ من المقاولات أن نظام التعليم والتكوين المهني الحالي لا يستجيب لحاجياتها من اليد العاملة. ويعتبر القطاع الصناعي، الذي يضم 52٪ من إجمالي المقاولات، القطاع الأكثر تضررًا من هذا العامل الأخير.

الفصل الخامس

الوضعية المالية للمقاولات

1.5 بنية الخصوم والمديونية البنكية
2.5 المعدلات المالية

1.5 بنية الخصوم والمديونية البنكية

يشكل الحصول على التمويل أحد العوامل الرئيسية لنمو المقاولات وتطورها. وبصفة عامة، يمكن لهذه الأخيرة أن تحصل على التمويل سواء باللجوء إلى الاقتراض من البنك أو من السوق، أو بواسطة مواردها الخاصة. ويستعرض هذا الجزء في البداية بنية الخصوم الخاصة بالمقاولات، موضوع الدراسة بالنظر إلى بياناتها المالية[18] ، ثم يتطرق إلى التمويل البنكي الذي استفادت منه سنة 2018 حسب المعطيات الفردية المستخلصة من مكتب الاستعلام الائتماني.

1.1.5 بنية الخصوم

تتضمن بنية خصوم المقاولات ما يلي:

- الأموال الذاتية المكونة من الرساميل الذاتية وتلك المعتبرة في حكمها؛
- الديون المالية بما فيها الديون البنكية والديون السندية؛
- الديون التجارية التي يتم حسابها بناء على ديون المونين؛
- الديون لدى الشركاء؛
- مختلف الديون التي تتضمن بالخصوص الديون تجاه الدولة والهيئات الاجتماعية.

ويشير تحليل خصوم المقاولات، بحلول متم سنة 2018، إلى أن الأموال الذاتية تشكل إجمالا المصدر الأول لتمويل هذه المقاولات، بحصة 28,7%، حيث ارتفعت هذه الحصة بما قدره 1,6 نقطة مقارنة بسنة 2017 (أنظر الرسم البياني 15)، تليها الديون المالية بحصة تصل إلى 20%، منخفضة بما قدره 1,2 نقطة.

وتشكل الديون التجارية، بحصة مماثلة لتلك المسجلة سنة 2017 وقدرها 19,4%، أسلوب تمويل يمكن من تحسين خزينة المقاولات، حيث يعكس المستوى المرتفع لهذه الديون آجال الأداء الطويلة الخاصة بالمونين، كما يتأكد من خلال مختلف الدراسات التي أنجزها بنك المغرب. ويأتي اللجوء إلى الاقتراض من الشركاء، على شكل حسابات جارية غير مجمدة في المرتبة الرابعة ضمن أدوات تمويل المقاولات المختلفة، بحصة 17,5%.

[18] يشمل نطاق التحليل ما عدده 73.254 مقاولة غير مالية مشتركة ما بين سنتي 2017 و2018

رسم بياني رقم 15: بنية خصوم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (2017-2018)

الإطار رقم 10: الحسابات الجارية للشركاء

تُقيد بالحساب الجاري للشركاء المبالغ الممنوحة كتسبيق من طرف أحد أو مجموعة من الشركاء من الأشخاص الذاتيين أو المعنويين إلى مقاولتهم، وذلك بموجب القانون الأساسي للمقاولة أو بموجب اتفاقية. ويمكن اللجوء إلى هذا النوع من التمويل، بصفة عامة، لمواجهة حالات عدم كفاية الأموال التشغيلية للمقاولة.

وحسب المادة 10 من المدونة العامة للضرائب، تخصم من النتيجة الصافية الفوائد الملاحظة أو المفوترة المتعلقة بالمبالغ الممنوحة كتسبيق من طرف الشركاء إلى الشركة، لما يتطلبه الاستغلال شريطة أن يكون رأسمال الشركة قد دفع بالكامل.

على أن مجموع المبالغ المترتبة عليها فوائد قابلة للخصم لا يجوز أن يفوق مبلغ رأسمال الشركة، كما لا يجوز أن يتعدى سعر الفوائد القابلة للخصم، المطبقة على هذه الحسابات، سعرا يحدد كل سنة بقرار للوزير المكلف بالمالية اعتبارا لسعر الفائدة المتوسط للسنة السابقة المستحق عن سندات الخزينة لستة أشهر.

ولا تتضمن الديون المالية، كما يتم تسجيلها في الحصيلة السنوية للمقاولات، التمويلات البنكية على شكل قروض إيجار (أنظر الإطار 11). وتتكون في حدود 97% من القروض البنكية، وهي حصة مماثلة لتلك المسجلة في 2017، أما النسبة المتبقية، فهي على شكل اقتراضات سندية (انظر الرسم البياني 16).

وهو ما يعكس اللجوء جد المعتدل من طرف المقاولات لسوق الدين الخاص الذي لا تزال إصدارات المؤسسات ذات الطابع المالي وبعض كبريات المقاولات تهيمن عليه إلى حد كبير.

رسم بياني رقم 16: تفكيك الديون المالية (بالنسبة المئوية)

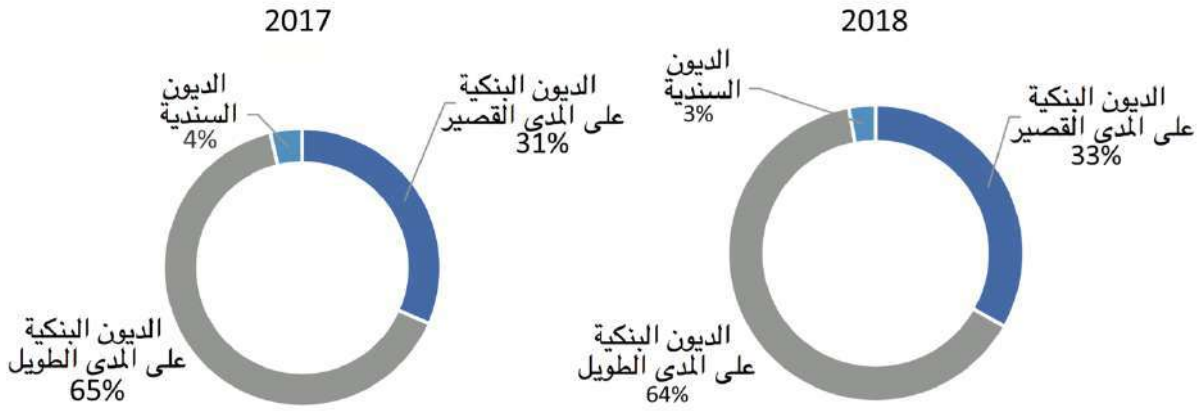

الإطار رقم 11: المعالجة المحاسبية لعمليات قروض الإيجار

يقصد بالقرض الإيجاري العملية التي تقوم بها مؤسسة ائتمان ما بكراء أملاك منقولة أو عقارية، مقابل أداء واجب الكراء، مما يمكن المقاولة المستأجِرة التي طالبت بذلك، من أن تصبح مالكة لمجموع أو جزء من هذه السلع وقت انتهاء عقد الكراء على أبعد تقدير. وتقوم هذه الأخيرة بإدراج واجبات الكراء في محاسبتها ضمن التكاليف كلما تمت فوترتها كما تقيد الأملاك التي تم كراؤها في حصيلتها فور امتلاكها لهذه الأملاك.

وفيما يخص مؤسسات الائتمان، فإن القانون البنكي يعتبر عمليات القروض الإيجارية بمثابة عمليات تمويل. ولا يجب أن تدرج، حسب المخطط المحاسبي للمقاولات، ضمن الخصوم. وقد مثلت هذه التمويلات، في نهاية 2018، ما يناهز 11% من مديونية المقاولات لدى مؤسسات الائتمان.

ويبين تحليل خصوم المقاولات وجود وضعيات جد متباينة (أنظر الجدول 16). وبالتالي، شكلت الديون لدى شركاء المقاولات الصغرى، بحصة 45% من مجموع الخصوم، في 2018 مقابل 47% سنة من قبل، المكون الأول لموارد هذه المقاولات. وتقل حصة أموالها الذاتية عن 20% فيما لا تتجاوز حصة ديونها المالية حوالي 11%.

وعلى العكس، تتوفر المقاولات الكبرى على أموال ذاتية وديون مالية مهمة نسبيا، بحصص تصل إلى حوالي 32% و30,5%، متبوعة بالديون التجارية بنسبة 22,2%، في حين لا تتجاوز ديونها لدى الشركاء 2,4%.

الجدول رقم 16: بنية تمويل مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولات (بالنسبة المئوية)

مصادر التمويل	المقاولات متناهية الصغر [0,3]		المقاولات الصغيرة جدا [3 , 10[		المقاولات الصغرى [10 , 50[		المقاولات المتوسطة [50 , 175[		المقاولات الكبرى > 175	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الأموال الذاتية	19,3	19,2	26,2	28,2	29,2	31,5	29,9	31,9	29,4	31,8
الديون المالية	11,1	11,3	9,9	9,9	12,2	12,3	20,8	18,5	32,2	30,5
الديون التجارية	9,6	9,9	18,4	18,2	21,7	21,8	23,4	24,6	22,4	22,2
الديون لدى الشركاء	47,4	45,4	31,7	29,0	18,5	17,3	10,5	10,0	2,7	2,4
ديون مختلفة	12,6	14,3	13,9	14,7	18,4	17,1	15,5	15,0	13,3	13,2

الإطار رقم 12: دراسة مقارنة حول بنية تمويلات المقاولات

بغية مقارنة بنية تمويلات المقاولات بالمغرب مع تلك الخاصة بدول أخرى، تم إنجاز معايرة مع عدد من الدول الأوروبية [19] التي تتوفر المعطيات الخاصة بها على مستوى قاعدة البيانات BACH [20] لسنة 2018 .

وتشكل الأموال الذاتية المصدر الرئيسي لتمويل كافة مقاولات البلاد التي شملتها الدراسة المقارنة. وتتنوع حصة هذه الأموال ضمن مجموع موارد المقاولات بين 38% في ألمانيا و53% في بولونيا. وتمثل الديون المالية ثاني مصدر تمويل، بحصة تصل إلى 18% في فرنسا وإيطاليا و15% في إسبانيا؛ وتسجل ألمانيا أدنى حصة بنسبة 12%، في حين سجلت أعلى نسبة في البرتغال وبولونيا بما قدره 20%. أما الديون التجارية، فتتنوع حصتها من 4% في ألمانيا إلى 21% في إيطاليا.

بنية تمويلات المقاولات بالنسبة المئوية في بعض الدول الأوروبية (2018)

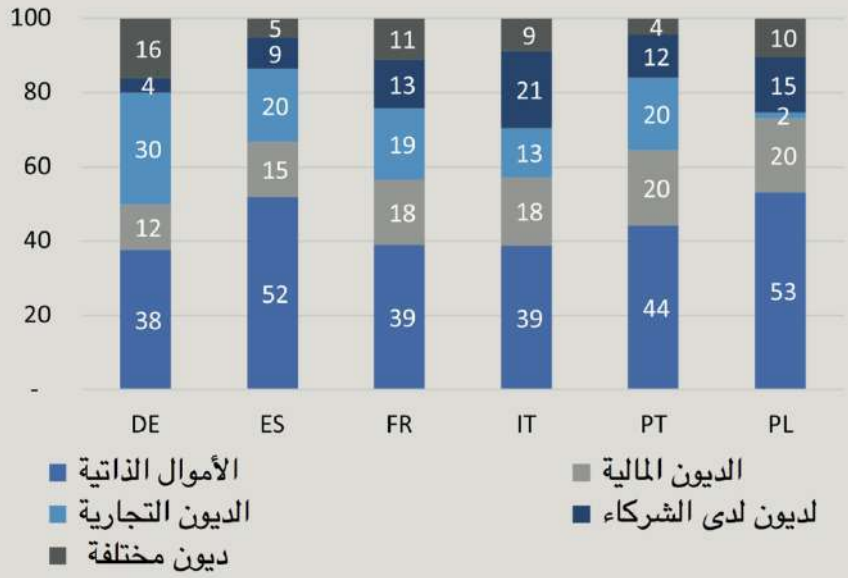

2.1.5 الديون البنكية

حسب معطيات مكتب الاستعلام الائتماني المحصورة في نهاية 2018، بلغ عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي استفادت من القروض بالدفع و / أو بالتوقيع [21] لدى مؤسسات الائتمان والتي تم التصريح بها

[19] ألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال وبولونيا.

[20] بنك حسابات المقاولات المتسقة : قاعدة بيانات أوروبية تتضمن معلومات مجمعة حول المقاولات غير المالية

[21] قرض بالتوقيع : ترخيص بقرض لم يتم الحصول عليه بعد.

لدى هذه المؤسسة 103.016، أي حوالي 40% من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المصرح بها في سجلات المديرية العامة للضرائب.

وكشفت المقارنة التي تم إنجازها بين قاعدة بيانات مكتب الاستعلام الائتماني وقاعدة بيانات المرصد أن 89.848 مقاولة ذات شخصية معنوية مشتغلة استفادت من قروض وصل مجموعها إلى ما يقارب 440 مليار درهم. وتتدارس التحليلات التي تلي درجة الولوج إلى القروض البنكية حسب المقاولة، وفئتها العمرية عمرها ونشاطها.

وتتباين نسب ولوج المقاولات إلى التمويل البنكي بشكل كبير، كما يتضح من خلال الجدول 17 (العمود 2). فقد استفادت المقاولات الكبرى خلال سنة 2018 من 60,5% من مجموع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة لهذه المقاولات، أما الحصة المتبقية فهي موزعة بين المقاولات المتوسطة، والمقاولات متناهية الصغر والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى في حدود 14,2%، و12%، و4,1% و9.%

وبلغ متوسط النسبة الإجمالية للولوج إلى القروض البنكية [22] (الجدول 17، العمود 3) 39,4%، لكن بمستويات تختلف حسب فئات المقاولات. وإذا كانت نسب الولوج لدى المقاولات الكبرى والمتوسطة تلتقي عند مستويات شبه مماثلة قدرها على التوالي 86,6% و85,4%، فإن هذه النسب متباينة لدى الفئات الأخرى وتعكس درجة ولوج إلى التمويل البنكي جد ضعيفة بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر والمقاولات الصغيرة جدا، خاصة تلك التي لا يتجاوز رقم معاملاتها مليون درهم، حيث تقل نسبة ولوجها إلى هذه التمويلات بثلاث مرات عن المتوسط الإجمالي.

الجدول رقم 17: نسبة الولوج إلى التمويل البنكي حسب فئة المقاولات – 2018

فئة المقاولات		توزيع المقاولات (%)	توزيع القروض البنكية (%)	متوسط نسبة الولوج إلى التمويل (%)
المقاولات متناهية الصغر	[0,3]	62,9	9,1	16,2
	[0,1]	44,7	7,4	13,01
	]1,3]	18,2	1,7	40,3
المقاولات الصغيرة جدا	]3,10]	17,7	4,1	55,4
المقاولات الصغرى	]10,50]	13,7	12	72,4
المقاولات المتوسطة	]50,175]	3,7	14,2	85,4
المقاولات الكبرى	>175	1.8	60.5	86,6
المجموع		**100**	**100**	**39,4**

[22] عدد المقاولات التي استفادت من قرض نسبة إلى عدد المقاولات التي تنتمي إلى نفس الفئة.

الإطار رقم 13: البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات

دعا جلالة الملك محمد السادس، في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 11 أكتوبر 2019، إلى دعم وتسهيل الولوج إلى القروض لاسيما لفائدة حاملي المشاريع الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة. وبهذا الصدد، قامت الحكومة وبنك المغرب بالتعاون مع القطاع البنكي، بإعداد برنامج طموح يتمحور حول عدة جوانب من بينها إحداث صناديق ضمان جديدة. ولدعم هذا البرنامج، عمل البنك، إلى جانب تليين القواعد الاحترازية، على وضع آلية لإعادة التمويل غير محدودة بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25% لفائدة الفئات التي استهدفها الخطاب الملكي.

في هذا الإطار، أحدثت الدولة والقطاع البنكي صندوقا بغلاف مالي أولي قدره 6 ملايير درهم لمدة ثلاث سنوات. وتم تعزيز موارد هذا الصندوق بمبلغ ملياري (2) درهم إضافية ممنوحة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصصت لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.

ويبين تحليل التوزيع الجهوي للقروض البنكية (انظر الرسم البياني 17) أنه خلال سنة 2018، استفادت 41,4% من المقاولات بجهة الدار البيضاء–سطات وحصلت على 67% من مجموع المبلغ الجاري لهذه التمويلات. وبالنسبة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، التي تأتي في الرتبة الثانية، بلغت نسبة المقاولات المستفيدة 13,7% وحصلت على 13,8% من التمويلات.

رسم بياني رقم 17: التوزيع الجهوي لجاري للقروض البنكية ومقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المستفيدة (بالنسبة المئوية) – 2018

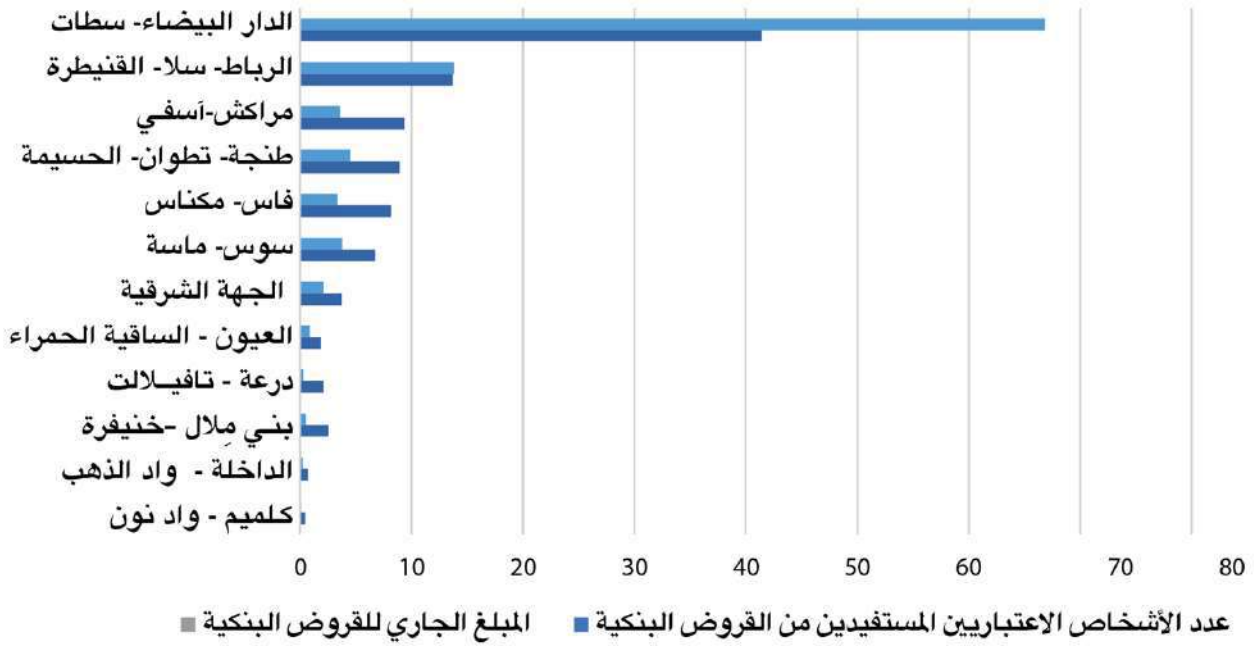

تعتبر أقدمية المقاولة من ضمن العوامل التي تؤثر على مستوى ولوجها إلى التمويل البنكي

بلغت نسبة ولوج المقاولات المحدثة منذ أزيد من عشر سنوات إلى التمويل 63% (الجدول 18، العمود 3). وتتراجع هذه النسبة كلما قل عمر المقاولات، لتصل إلى أقل من 10% بالنسبة لتلك التي لا تتجاوز أقدميتها سنتين.

ومن حيث المبلغ الجاري، استفادت المقاولات التي تتجاوز مدة أقدميتها 10 سنوات من 76% من التمويلات الممنوحة، مقابل 2% بالنسبة لتلك التي توجد في مرحلة الانطلاق والتي لم تكمل بعد سنتين من الوجود (الجدول 18، العمود 2).

الجدول رقم 18: نسبة ولوج مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة إلى التمويل البنكي حسب الفئة العمرية (2018)

الفئة العمرية	توزيع عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (%)	الحصة ضمن مجموع القروض البنكية (%)	نسبة الولوج إلى التمويل (%)
أقل من سنتين	7	2	9,5
سنتان-5 سنوات	24	9	27,5
6-10 سنوات	23	13	42,6
+ 10 سنوات	46	76	63,07
المجموع	**100**	**100**	**39,4**

2.5 المعدلات المالية

يعرض هذا القسم تحليلا للإنتاجية، والربحية والتوازن المالي لمجموعة من المقاولات حددت بناء على بياناتها المالية.

1.2.5 معدل الإنتاجية

يقيس معدل الإنتاجية أداء مستخدمي المقاولات بتوفير المعلومات الخاصة بمتوسط رقم المعاملات الذي يفرزه كل مستخدم.

ويبين الرسم البياني رقم 18 أن متوسط الإنتاج لكل مستخدم في المقاولات المدروسة [23] يقدر ب 619.225 درهم، مرتفعا بنسبة 3,6% مقارنة بسنة 2017. ويشمل هذا المعدل وضعيات جد متباينة. فإنتاجية المقاولات

[23] تم إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي وصل عددها إلى 116.375 في 2017 وإلى 117.795 في 2018.

الكبرى أكبر بكثير من إنتاجية المقاولات الصغرى، إذ تبلغ 5,5 أضعاف ما تنتجه هذه الأخيرة وتفوق إنتاجية الفئات الأخرى من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بما عدده 2,8 أضعاف. وتعزى هذه الفوارق على الأرجح إلى عوامل تنظيمية، وتكنولوجية وبشرية.

رسم بياني رقم 18: معدل الإنتاجية حسب فئة المقاولات في 2017-2018 (بالدرهم)

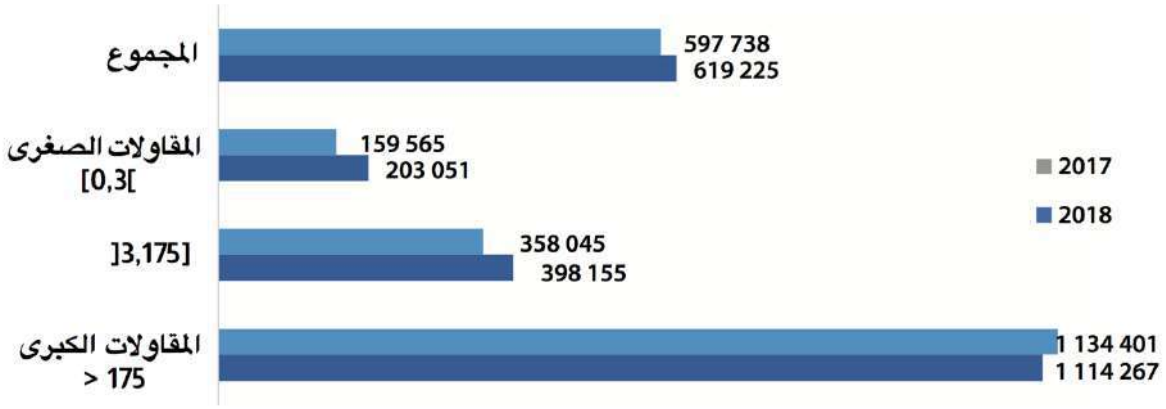

2.2.5 نسبة الربحية

نسبة الربحية هي النتيجة الصافية للمقاولات نسبة إلى رقم معاملاتها. وتشير إلى حصة هامش هذه المقاولات.

وتشير المعطيات الخاصة بمجموعات المقاولات المدروسة[24] إلى أن متوسط مردوديتها بلغ 3,5% في 2018 مقابل 3,7% سنة من قبل، وتعكس هذه الحصص تسجيل وضعيات جد متباينة (أنظر الرسم البياني 19.)

وبالتالي، ظل متوسط مردودية المقاولات الكبرى مماثلا لنسبة 4,8% المسجلة في 2017، في حين انخفضت هذه النسبة لدى المقاولات والصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (باستثناء المقاولات متناهية الصغر) إلى 2,4% مقابل 2,6%. أما مردودية المقاولات متناهية الصغر، فقد تدهورت لتصل إلى 7,6-% مقابل 3-%.

[24] إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي وصل عددها إلى 175.290 في 2017 وإلى 173.620 في 2018.

رسم بياني رقم 19: نسبة المردودية الصافية حسب فئة المقاولات في 2017-2018

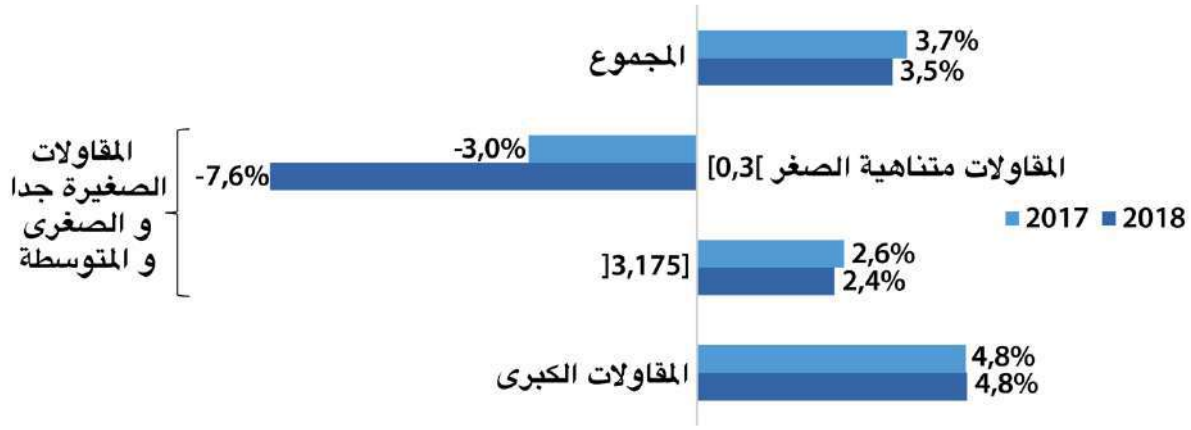

3.2.5 مؤشرات التوزان المالي

يمكن تقييم التوازن المالي للمقاولات من خلال الأموال التشغيلية، والحاجة إلى الأموال التشغيلية والخزينة الصافية.

1.3.2.5 الأموال التشغيلية

تمثل الأموال التشغيلية الفائض أو عدم كفاية الرساميل الدائمة مقارنة بالأصول الثابتة. وتمكن من تحديد ما إذا كانت الموارد القارة لمقاولة ما كافية لإفراز فائض سيولة يمكن من تغطية حاجياتها من الأموال التشغيلية .

ويتضح من خلال تحليل المعطيات حسب فئة المقاولات المدروسة[25] أن أغلبية هذه المقاولات، أي 72% منها تتوفر على نسبة تغطية إيجابية لعدد المناصب القارة بالرساميل الدائمة (انظر الرسم البياني 20). وتتراوح هذه النسبة بين ما يقارب 71,9% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة و76% بالنسبة للمقاولات الكبرى. ورغم أن هذه المعطيات متقاربة، إلا أنه يجب الوقوف على الاختلافات الكامنة عند تفسيرها. إذ يرجح أن يكون مستوى معدل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ناتجا عن ضعف الاستثمارات (الأصول الثابتة) لدى معظم هذه المقاولات، على عكس المقاولات الكبرى والمتوسطة.

[25] تم إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عددها 109.739 في 2017 و 108.202 في 2018

رسم بياني رقم 20: توزيع المقاولات حسب نسبة تغطية مناصبها القارة

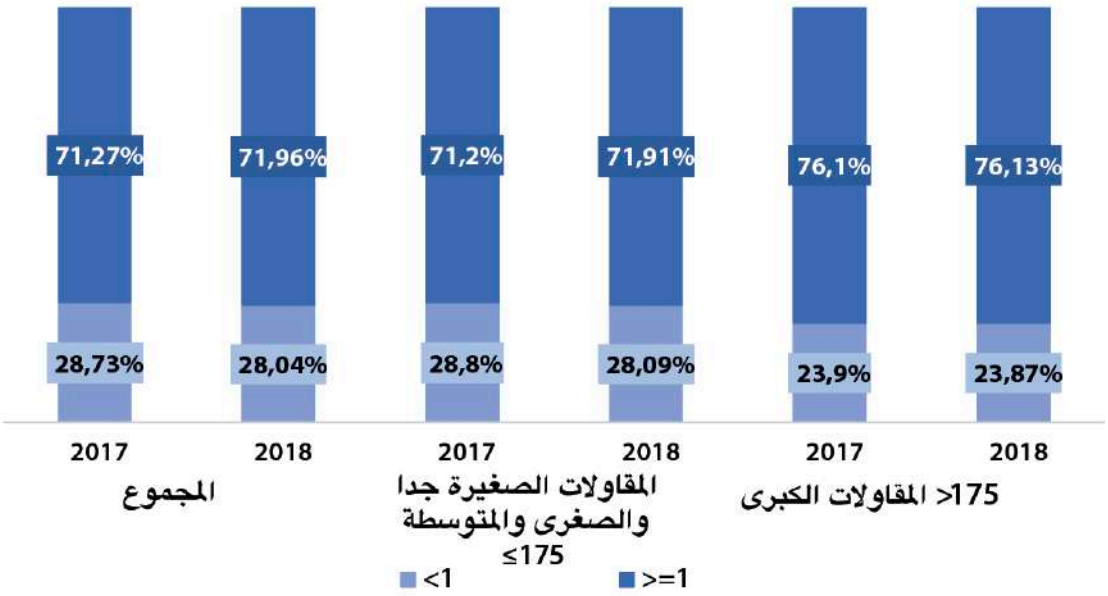

2.3.2.5 الحاجة إلى الأموال التشغيلية

يقصد بالحاجة إلى الأموال التشغيلية لدى المقاولات، الموارد المالية الضرورية لتغطية فجوة الخزينة الناجمة عن التباينات بين التدفقات الواردة (عمليات التحصيل) والخارجة (عمليات الدفع.)

وبعدد أيام رقم المعاملات، بلغ متوسط الحاجة إلى الأموال التشغيلية لدى المقاولات المدروسة[26] 86 يوما في 2018 مقابل 83 يوما سنة من قبل (انظر الرسم البياني 21) .

ويبين توزيع الحاجة إلى الأموال التشغيلية حسب فئة المقاولات أن تلك التي تحقق رقم معاملات ما بين 3 و175 مليون درهم عرفت تدهورا في حاجتها إلى الأموال التشغيلية إلى 85 يوما مقابل 77 يوما سنة من قبل، ارتباطا على الخصوص بتمديد آجال أداء الزبائن.

وفي المقابل، سجلت المقاولات الصغرى حاجة إلى الأموال التشغيلية سلبية قدرت في 68 يوما مقابل 92 يوما، وتعزى هذه المستويات من جهة إلى دورة الاستغلال التي تكون قصيرة على العموم، والتي يعكسها ضعف أصولها التشغيلية، المكونة بالأساس من بند 'الزبائن"، ومن جهة أخرى، إلى التمويلات الذاتية على شكل "حسابات جارية للشركاء غير مجمدة "

أما المقاولات الكبرى، فقد سجلت حاجة مرتفعة إلى الأموال التشغيلية قدرها 103 يوما مقابل 101 يوما ارتباطا بدورة الاستغلال الخاصة بها والتي تكون أطول، وهي مستويات تقترب من تلك المسجلة لدى المقاولات الصغرى (95 يوما و98 يوما).

[26] تم إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من المقاولات غير المالية عددها 73.254 مقاولة مشتركة بين 2017 و2018

رسم بياني رقم 21: توزيع الحاجة إلى الأموال التشغيلية بعدد أيام رقم المعاملات وحسب فئة المقاولات

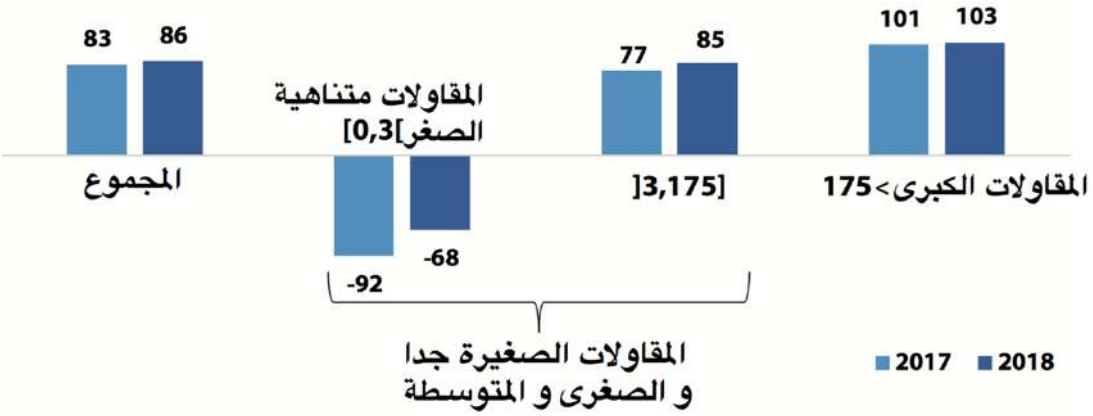

3.3.2.5 الخزينة الصافية

يتم حساب الخزينة الصافية لمقاولة ما من خلال الفرق بين أموالها التشغيلية وحاجتها إلى الأموال التشغيلية، أو بين خزينة أصولها وخزينة خصومها. وتعكس الخزينة الإيجابية قدرة المقاولة على تغطية التزاماتها على المدى القصير بأصولها الأكثر سيولة. وبالمقابل، تعكس الخزينة السلبية حاجة إلى السيولة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى موارد أخرى جديدة من قبيل الاقتراض.

ويبرز تحليل الخزينة الصافية حسب فئة المقاولات [27] أن 85,6% من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تتوفر على خزينة إيجابية (أنظر الرسم البياني 22). إلا أن هذه الحصة تعكس وضعيات متباينة، حيث اتضح أن ما يقارب 92% من المقاولات الصغرى، و74% من المقاولات الصغيرة جدا و60% من المقاولات الصغيرة كانت لديها خزينة إيجابية سنة 2018. غير أن هذه المؤشرات ليست إيجابية كما قد تبدوا، لأن النسب المسجلة تؤكد ضعف مستوى الاستثمارات وغياب الحيوية في أنشطة هذه الفئات من المقاولات .

وعلى العكس، أفرزت 54,7% من المقاولات المتوسطة في 2018 خزينة سلبية، وهو مستوى مماثل لما سجل لدى المقاولات الكبرى (59,4%). ويرجح أن هذه المؤشرات تعكس الحجم الأكبر نسبيا للأصول الثابتة والأصول التشغيلية، مما يفرز حاجة إلى الأموال التشغيلية يتم تغطيتها بالخصوص بواسطة الاقتراض البنكي والديون التجارية.

[27] تم إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عددها 106.220 في 2017 و110.191 في 2018

رسم بياني رقم 22 : توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب وضعية خزينتها الصافية وحسب فئة المقاولات

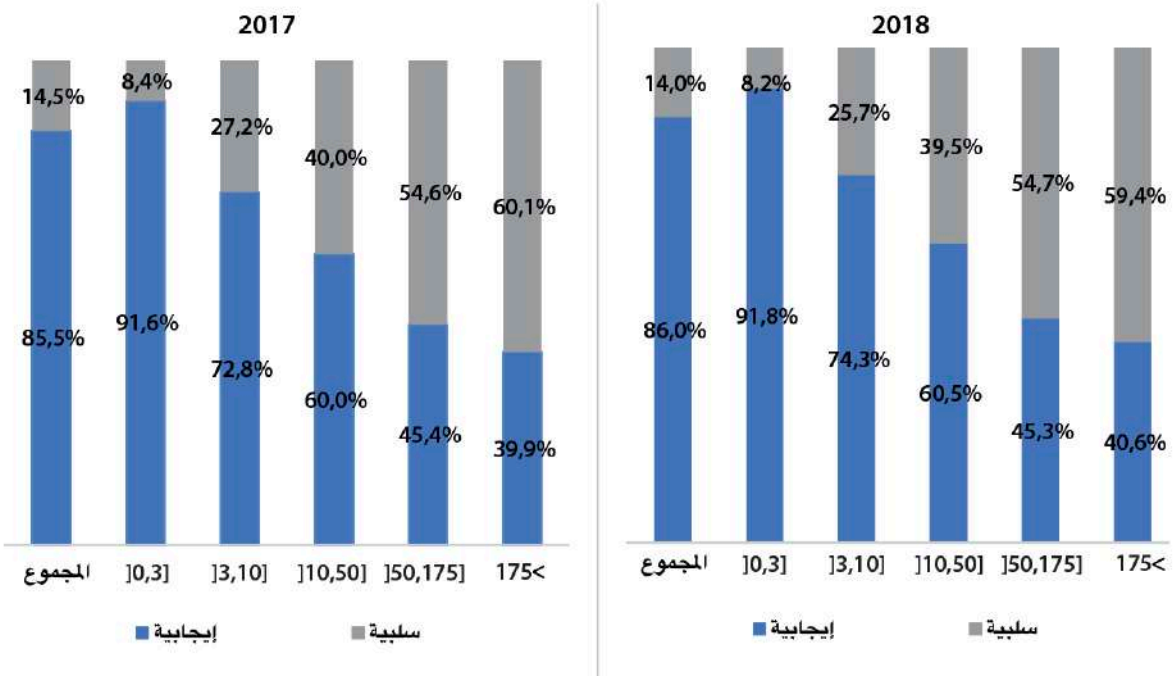

4.2.5 معدل مردودية الرساميل الذاتية

يقاس هذا المعدل، الذي يشير إلى قدرة المقاولة على تحقيق المردودية انطلاقا من رساميلها، بواسطة النتيجة الصافية نسبة إلى الأموال الذاتية .

وتراجع متوسط المردودية لدى المقاولات المدروسة [28] خلال سنة 2018 من 6,75% إلى 6% (أنظر الرسم البياني 23). ويبين تحليله حسب فئة المقاولات مردودية أعلى لدى المقاولات الكبرى، نظرا بالخصوص لأدائها التقني والتجاري والتنظيمي، الذي يؤثر على تكاليفها من خلال تخفيضها. وبالتالي، بلغ متوسط مردوديتها 8,2% مقابل 8,7%. وعلى العكس، بلغ هذا المتوسط لدى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 2,6% مقابل 3,7%، حيث انخفضت بفعل الأداء السلبي للمقاولات الصغرى التي سجلت معدلات سلبية قدرها 11% في 2018 و4,4% في 2017.

[28] تم إنجاز الحسابات بناء على مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، عددها 179.087 في 2017 و178.443 في 2018.

رسم بياني رقم 23: معدل مردودية الرساميل الذاتية حسب فئة المقاولات

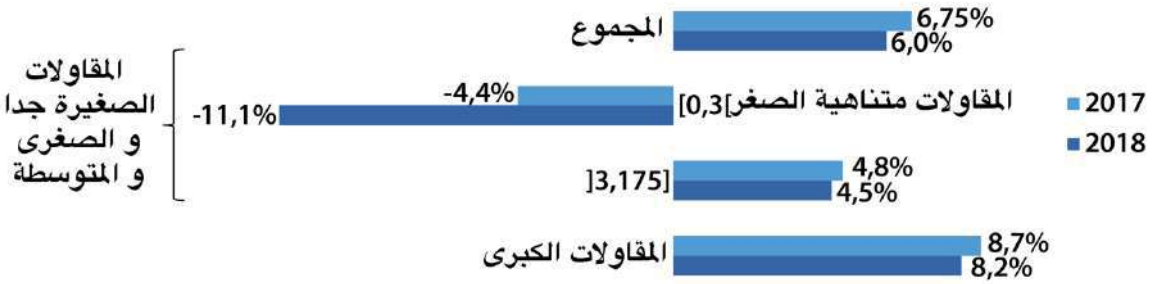

ملحقات

الملحق 1: التصنيف المغربي للأنشطة (2010)

الرمز	الوصف
أ	الفلاحة، والحراجة وصيد الأسماك
ب	الصناعات الاستخراجية
ج	الصناعة التحويلية
د	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز و البخار والهواء المكيف
ه	إنتاج و توزيع الماء والتطهير، وتدبير ومعالجة النفايات
و	البناء
ز	تجارة وإصلاح السيّارات والدراجات النارية
ح	النقل والتخزين
ط	الإيواء والمطاعم
ي	الإعلام والاتصال
ك	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
ل	الأنشطة العقارية
م	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة
ن	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
س	الإدارة العمومية
ع	التعليم
ف	الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
ص	الفنون والترفيه وأنشطة العروض
ق	أنشطة الخدمات الأخرى

الملحق 2. توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وتطورها حسب فرع النشاط

فرع النشاط	عدد المقاولات			التغير (%)
	2016	2017	2018	
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	70 602	74 258	75 072	1,10%
تجارة الجملة	54 403	57 600	57 488	-0,19%
تجارة التقسيط	12 279	12 613	13 354	5,87%
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	3 920	4 045	4 230	4,57%
البناء	58 481	59 925	60 450	0,88%
أشغال البناء المتخصصة	40 584	41 841	41 703	-0,33%
تشييد المباني	17 312	17 491	18 142	3,72%
الهندسة المدنية	584	593	605	2,02%
أنشطة وعلمية وتقنية متخصصة	22 947	24 150	24 492	1,42%
منها: الإشهار ودراسات السوق	6 997	7 295	7 252	-0,59%
أنشطة المقرات الاجتماعية والاستشارة في التدبير	6 602	6459	7 252	12,28%
أنشطة قانونية ومحاسبية	4 238	4602	4 210	-8,52%
الصناعات التحويلية	15 948	16 502	16 405	-0,59%
منها: طباعة ونسخ التسجيلات	2 576	2 739	2 611	-4,67%
الصناعات الغذائية	2 525	2 675	2 568	-4,00%
صناعة منتجات معدنية (باستثناء الآلات والمعدات)	2 138	2 219	2 220	0,05%
النقل والتخزين	14 618	15 681	16 118	2,79%
منها: النقل البري والنقل عبر الأنابيب	13 285	13 596	14 020	3,12%
التخزين والخدمات الملحقة بالنقل	1 541	1 591	1 591	0,00%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	12 770	13 690	14 180	3,58%
منها: أنشطة التأجير والاستئجار	6 784	6 929	7 178	3,59%
الخدمات الخاصة بالمباني وتهيئة المنظر العام	2 879	2 916	3 066	5,14%
الأنشطة الإدارية وأنشطة أخرى لدعم المقاولات	1 755	1 773	1 874	5,70%
الإيواء والمطاعم	10 874	11 574	11 994	3,63%
منها: المطاعم و	8 640	9 221	9 512	3,16%
الإيواء	2 234	2 353	2 482	5,48%
أنشطة عقارية	6 835	7 220	7 237	0,24%
أنشطة أخرى	27 158	23 151	30 535	31,89%
المجموع	**240 233**	**246 151**	**249 095**	**1,20%**

الملحق 3. رقم المعاملات التراكمي عند التصدير موزع حسب فئة المقاولات في 2018

فئة المقاولات	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير (بملايير الدراهم)	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير (%)
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة – رقم المعاملات	**67,6**	**27,3**
المقاولات متناهية الصغر	4,6	1,9
المقاولات الصغيرة جدا	6,7	2,7
المقاولات الصغرى	25,2	10,2
المقاولات المتوسطة	31,07	12,6
المقاولات الكبرى – رقم المعاملات	**179,5**	**72,7**
المجموع	**247,1**	**100**

الملحق 4. توزيع القيمة المضافة حسب فئة المقاولات في 2018

فئة المقاولات	القيمة المضافة التراكمية (بملايير الدراهم)	الحصة (%)
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة – رقم المعاملات	**119,3**	**36,6**
المقاولات متناهية الصغر	6,6	2
المقاولات الصغيرة جدا	21,9	6,7
المقاولات الصغرى	46,8	14,3
المقاولات المتوسطة	44,1	13,5
المقاولات الكبرى – رقم المعاملات	**207,2**	**63,4**
المجموع	**326,5**	**100**

الملحق 5: نسبة الولوج إلى التمويل البنكي حسب الجهات في 2018

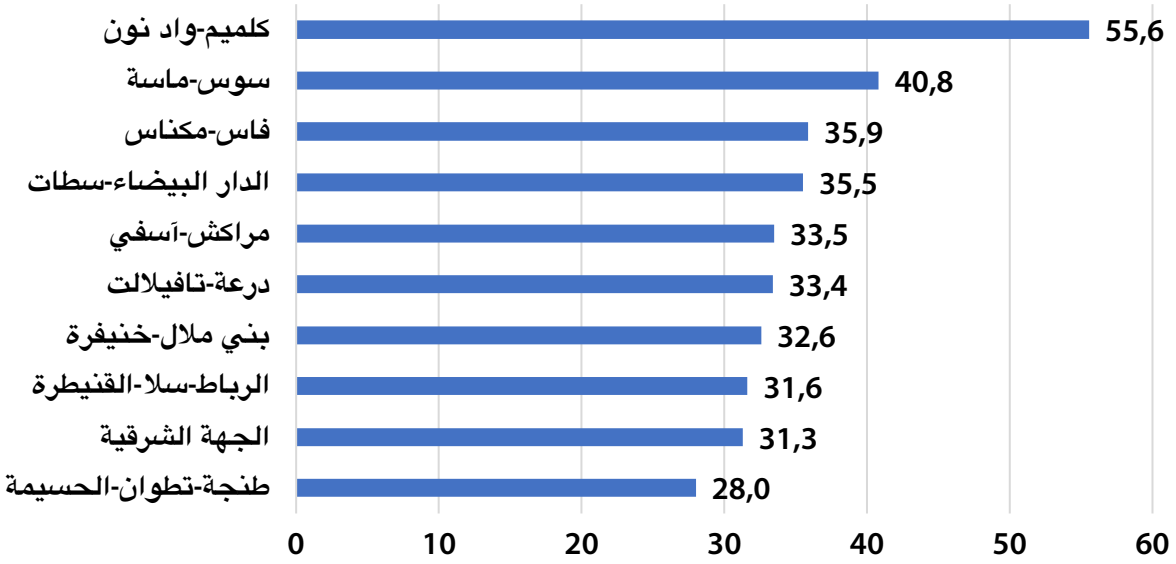

المراجع

-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. "نظرة عامة حول ريادة الأعمال". 2017.

-البنك الإفريقي للتنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "التوقعات الاقتصادية في أفريقيا." 2017.

-مكتب الصرف. "التقرير السنوي حول التجارة الخارجية المغربية". 2018.

-البنك العمومي الفرنسي للاستثمار. "التقرير السنوي حول تطور الشركات الصغرى والمتوسطة 2019." 2020.

-المندوبية السامية للتخطيط. الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2018. 2018.

-المندوبية السامية للتخطيط. "التصنيف المغربي للأنشطة (2010). 2013

-بنك المغرب. "التقرير السنوي لبنك المغرب 2018". 2018.

- قواعد البيانات الإحصائية للحسابات المتسقة للمقاولات. 2018.